مُلَخَّصُ البحث

العنوان: (المُسْنَدُ إِلَى الفاعلِ الظّاهِرِ المُؤَنَّثِ الحَقِيقِيّ بَيْنَ وُجُوبِ التّأْنِيثِ وجَوَازِه) .

موضوع البحث: دراسة قاعدةٍ مِن قواعد بابِ الفاعل، وهي تأنيث الفعل وما بمنزلتِه بتأنيث الفاعل.

هدف البحث: تصحيح المفاهيم النحوية في الموضوعِ المدروسِ التي شاعت في الكتب التعليمية على خلاف ما هي عليه عند المحققين من أئمة النحو.

مكونات البحث: اشتمل البحثُ على مقدمةٍ فيها أهميةُ الموضوعِ، وأسبابُ اختياره، ومنهجُ البحث، ثم التمهيد الذي احتوى على معاني مصطلحات البحث، ثم اشتمل المبحثُ الأولُ على حكم تأنيث الفعل المتصل بفاعله المؤنث الحقيقي، في حين احتوى المبحثُ الثاني على حكم تأنيث الفعل المفصول عن فاعله المؤنث الحقيقي، وتناول المبحثُ الثالث ما يتعلَّقُ بتأنيث الفعل إذا أُسنِد إلى ما جُمِع بألف وتاء لمؤنث حقيقي، ثم جاءت في الخاتمةِ نتائجُ البحث، ثم قائمةُ المصادر والمراجع.

منهج البحث: اعتمد الباحثُ على المنهجِ الوصفي التحليلي الاستقرائي، حيث قام باستقراء جزئيات الموضوع في المصادر النحوية، ودرسَها دراسةً تحليلية، مع إبداء آرائه وملحوظاته في المسائل، وترجيح ما يراه راجحا مدعوما بالدليل.

نتائج البحث: ظهر في البحث أنّ القول الشائع في وجوب تأنيث الفعل إذا كان فاعله مؤنثا حقيقيا متصلا به ليس على إطلاقِه، حيث ثبتت له استثناءاتٌ غير مذكورةٍ في الكتب التعليمية، وأنّ القول بجواز تأنيث الفعل المفصول بغير **(إلا)** عن فاعلِه المؤنّثِ الحقيقي على خلافِ مذهب الجمهور، وأنّ حكم تأنيث المسند إلى ما جُمِع بألف وتاء لحقيقيّ التأنيث مختلفٌ فيه حلافا قويا بين البصريين والكوفيين، بالإضافة إلى النتائج الفرعية المذكورة في خاتمة البحث.

مفاتيح البحث: (المسند إلى الفاعل الظاهر المؤنث الحقيقي)

ABSTRACT

The subject: Studying one of the rules of the subject section, which is the feminization of the verb by the feminization of the subject.

The objective: Correcting the grammatical concepts towards the studied subject, which are common in educational books, contrary to what they are according to the grammar scholars.

The contents: The research included an introduction included the importance of the subject, the reasons for choosing it, the research method, then the preamble that contained explanation of the key words . Then, the first chapter discussed the condition of feminization of the verb connected to its real feminine subject. The second chapter discussed the condition of feminization of the verb separated from the real feminine subject. In addition, the third chapter discussed what is related to the feminine of the verb if it was ascribed to real feminine plural. Then, the search results came in the conclusion followed by the list of sources and references.

The methodology: The researcher adopted the descriptive analytical and inductive approach, where he extrapolated the details of the subject in the grammatical sources, and studied them analytically, expressing his opinions and observations on issues, and weighting what he deems most likely supported by evidence.

The findings: It research has found out that the common saying that the verb must be feminized if the subject is a real feminine connected to it is not absolute, where as exceptions, have been proven, are not mentioned in the educational books. Moreover, the saying that the feminization of the verb separated not by (except لكن) from the real feminine subject is contrary to the opinion of the most scholars. The condition of feminization of the ascribed to the real feminine plural is in a strong disagreement between the Basri and the Kufic, in addition to the sub-conclusions mentioned in the conclusion.

Keywords: (the ascribed to the apparent real feminine subject).

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ الّذِي أفاضَ بالنِّعَمِ، وعَلَّمَ بالقَلَمِ، والصّلاةُ والسّلامُ على المُصْطَفَى مِن صَفْوةِ العَرَبِ والعجَمِ، المَبعُوثِ إلى خَيرِ الأُمَمِ، وعلى آلِه وصَحْبِه ما تَفَرَّغَ للعلمِ أصحابُ العزائمِ والهِمَمِ حقَّ قدرْه ومقدارِهِ العظيمِ.

أمّا بعْدُ فهذا تحقيقٌ لمسألةٍ نحويّةٍ اعتاد النحاةُ أن يُجمِلوها في الكتب التعليميةِ بما لا يزيد على صفحةٍ أو صفحتين، مع أنّ فيها تحقيقاتٍ وتفصيلاتٍ لم تحظ بالتحريرِ على حسبِ ما أعرف في المؤلفاتِ التراثية، والأبحاث العلمية المعاصرة، وهي دخولُ تاء التأنيثِ الساكنة على الفعل الماضي، والتاءِ المتحرّكةِ على الصّفةِ المشتقة، وافتِتاحِ المضارع بالتاءِ إذا كان الفاعلُ مؤنثا حقيقيًّا، ومِن ثَمَّ شمَّرْتُ عن ساعد الجِدّ لِلتّنقيبِ في المصادر النحويّةِ الأصليّةِ عن جُزئِيّاتِ هذه المسألةِ، وتفصيلاتِها، فكان هذا البحثُ المُعَنْوَنُ بـ **(المُسْنَدُ إِلَى الفاعلِ الظّاهِرِ المُؤَنَّثِ الحَقِيقِيّ بَيْنَ وُجُوبِ التَّأْنِيثِ وجَوَازِه)**.

وغايةُ البحثِ تنقيحُ المشهورِ المقرَّرِ في الكتبِ التعليميَّةِ في المسألة المدروسة، حيث ظهر لي مِن خلالِ مُطالعةِ أُمَّاتِ كتبِ النحو أنّ فيها إطلاقاتٍ يجِبُ أن تُقيَّدَ، وتعميماتٍ يجِبُ أن تُخصَّصَ في الأبحاثِ التخصُّصِيَّةِ، والمنهجُ المُتّبَعُ في الدراسةِ مُزدوَجٌ بين الوصفي والتاريخي والمقارن، انطلاقا مِن استِقراءِ نصوصِ النُّحاة في المسألةِ على حسب قدرات الباحث، ووصولا إلى تحليلِها ودراستِها، وانتهاءً بإبداء آراء الباحث وملحوظاتِه في كل جزئيات البحث في ضوء القواعد الكلية والأصولِ النحوية، مُراعِيًا الترتيبَ التاريخيَّ للأعلام الواردة في البحث.

وقد تتبعتُ فهرس الرسائل العلمية والأبحاث التخَصُّصِيَّةِ، ولم أعثر على بحث يتناول هذه المسألةَ بالتفصيلِ المُرادِ القيامُ به في هذا البحث، وهو معقودٌ على تمهيد، وثلاثة مباحث، ثم الخاتمة، وقائمة المصادر والمراجع، ومحتويات البحث، على النحو الآتي:

التمهيد: وفيه تعريف المصطلحات العلمية:

المبحث الأول: (المؤنث الحقيقي المتصل بعامله)

المبحث الثاني: (المؤنث الحقيقي المفصول عن عامله)

المبحث الثالث: (ما جُمِعَ بألف وتاء لمؤنث حقيقي)

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

محتويات البحث

هذا وما كان مِن توفيقٍ فلا أقول: إنّما أُوتِيتُه على علمٍ عندي، وإنما هو بمحضِ توفيقٍ مِنَ الله سبحانه وتعالى، وما كان مِن سهوٍ فمنّي ومِنَ الشيطانِ، واللهَ نسألُ أن يُجبِرَ الخاطرَ بأجرِ الاجتِهادِ إن لم نحظَ بأجرَيْ إصابةِ الحقّ والرَّشادِ.

والله على ما نقول وكيل، وهو الهادي إلى سواء السبيل

د. أحمد التجاني ثاني سعد الأزهري ١٥ / صفر / ١٤٤٤ هـ - ١١ / ٩ / ٢٠٢٢م

التمهيد

(مصطلحات البحث)

يأتي في هذا التمهيدِ تعريفٌ للمصطلحاتِ النحويّةِ التي يدور حولها البحثُ؛ إيمانا بأنّ الحكمَ على الشيء فرعٌ عن تَصَوُّرِه، والمجهولُ مِن جميع الجِهاتِ يستحيلُ البحثُ عن حكمٍ مِن أحكامِه.

أولا: تعريف المُسْنَد

(المسند) اسمُ مفعولٍ مِن فعلِ: **(أَسْنَد – يُسْنِد إسنادا)**، وهو على وزن **(مُفعَل)**، وهو مشتقٌّ في الظاهر من **(السَّنَد)**، وهو ما قابَلَك مِنَ الجبل، وعلا عن السفح [١]، أو ما ارتفَع مِنَ الأرضِ جبلا كان أو واديًا، فإذا أُضِيف إليه شيءٌ سُمِّي كِلاهما مُسْنَدًا، وفي التهذيب: "وقال الليثُ: **(السَّنَد)** ما ارتفَعَ مِنَ الأرضِ في قُبُلِ جبلٍ أو وادٍ، وكلُّ شيءٍ أسندتَ إليه شيئا فهو مُسنَدٌ، وقال الخليل: الكلامُ سَنَدٌ، ومُسنَدٌ، فالسندُ كقولك: **(عبدُ اللهِ رجلٌ صالحٌ)**، فـ **(عبدُ الله)** سندٌ، و**(رجل صالح)** مسند إليه" [٢]. وأمّا في الاصطِلاحِ فالمُسنَدُ مصطلحٌ مشترَكٌ بين رُكْنَيِ الجملة، على أنّ المشهورَ الأصحَّ أن يُطلَق التامُّ الغيرُ الموصولِ بالجار والمجرور على المُتَحَدَّثِ به مِنَ الحكمِ، والناقصُ الموصولُ بالجار والمجرورِ – أي: **(مسند إليه)** – على المُتَحَدَّثِ عنه المحكومِ عليه [٣]، يقول السيوطي: "...، وتجرِي هذه الأقوالُ في المُسنَدِ والمُسنَدِ إليه، فقيل: المُسنَدُ الأولُ مبتدأً كان أو غيرَه، والمسندُ إليه الثاني، وقيل: عكسُه، وقيل: يجوز أن يقال: كلٌّ منهما في الأول والثاني، والأصحُّ قولٌ رابعٌ: أنّ المُسْنَدَ المحكومُ به، والمُسنَدَ إليه المحكومُ عليه" [٤].

وقد جاء في كتاب سيبويه مصطلحا **(المسندِ والمسند إليه)**، حيث عقد بابا بعنوان: **(هذا باب المسند والمسند إليه)**، غير أنّ مرادَه منهما ركنا الجملة اللّذانِ لا يُستغنَى بأحدِهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّمُ مِن أحدِهما بُدًّا [٥]، دون أن يتجلَّى ما هو المسندُ منهما وما هو المسندُ إليه عنده، ومن هنا أجاز السيرافيُّ الأقوالَ الأربعةَ التي ذكرها السيوطيُّ بلا ترجيحٍ [٦]، في حين ذهب الأعلَمُ الشنتمريُّ إلى أنّ أجوَدَ الأقوال وأرضاها أنّ المُسنَدَ في كلامه هو الحديثُ والمتحدَّثُ به والمُسندَ إليه هو المتحدَّثُ عنه بغضّ النظرِ عن موقعِهما في الجملةِ [٧]، واقتصر الرُّمانيُّ

---

(١) الصحاح (٢ / ٤٨٩)، وينظر: تاج العروس (٨ / ٢١٥).

(٢) تهذيب اللغة **(س ن د)** (١٢ / ٣٦٥)، وينظر: المحكم والمحيط المعظم (٨ / ٤٥٣)، وتاج العروس (٨ / ٢١٥، ٢٢٣).

(٣) ينظر: المعجم المفصل في النحو العربي (٢ / ٩٨٢).

(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢ / ٤١١).

(٥) ينظر: الكتاب (١ / ٢٣).

(٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١ / ١٧٣ – ١٧٤).

(٧) النكت على كتاب سيبويه (١ / ١٩٨).

عليه دون غيرِه [١]، وذهب ابنُ سِيدَهْ إلى أنّ المسندَ في كلامِه ما وقع أولا بغضّ النظر عن كونِه محكوما عليه أو محكوما به، حيث قال: "وقول سيبويه: **(هذا باب المسند والمسند إليه)** المسندُ هو الجزءِ الأول مِنَ الجملة، والمسندُ إليه هو الجزءِ الثاني منها، والهاء من **(إليه)** تعودُ على اللام [٢] في **(المسند)** الأول، واللامُ في قوله **(والمسند إليه)** – وهو الجزء الثاني – يعود عليها ضميرٌ مرفوعٌ في نفس المسند؛ لأنه أُقيمَ مُقامَ الفاعل، فإن أكَّدْتَ ذلك الضمير قلت: **(هذا باب المسند والمسند هو إليه)**" [٣].

وعلى هذا الاختِلافِ في حقيقةِ المُسنَدِ بين النحاة يظهرُ أنّ تعريفَه يرجع إلى ما يليق بموضوعِ البحث، فالذي ينصبُّ فيه هذا البحثُ يُمكِنُ تعريفُه بأنه الحُكْمُ المحكومُ به على الآخَرِ، والحديثُ المتحدَّثُ به عن الآخَرِ إثباتا أو نفيا، فيشمل خبرَ المبتدأ وما بمنزلتِه، والفعلَ وما بمنزلته.

أنواع المسند

بتأمُّلِ الصُّوَرِ اللفظية التي يقع عليها المُسنَدُ مع بعضِ الاستِقراءِ يظهر لي أنه محصورٌ في سبعِ صُوَرٍ:

الأولى: أن يكونَ خبرَ المبتدأ، نحو: **(اللهُ غفورٌ)**، فـ **(غفور)** حُكْمٌ مُتحدَّثٌ به عن **(الله)** – سبحانه وتعالى – الذي هو مبتدأ في الجملة، فهو – حينئذٍ – مُسنَدٌ.

الثانية: أن يكونَ خبرَ الحرفِ الناسخ، مِن **(إن)**، وأخواتها، نحو: **(إنّ اللهَ غفورٌ)**، فـ **(غفورٌ)** خبرُ **(إن)**، وهو المسندُ في الجملةِ، ومِنَ الحروفِ التي تعمل عملَ ليس، نحو: **(ما طالبُ العلمِ كسولا)**، فـ **(كسولا)** خبر **(ما)** الحجازية، وهو المسنَدُ.

الثالثة: أن يكونَ المبتدأَ الوصفَ الذي يسدُّ مرفوعُه مسدَّ خبرِه، نحو: **(ما مَلُومٌ العاشقانِ)**، فـ **(ملومٌ)** مبتدأ مرفوعٌ، وهو اسمُ مفعولٍ يعمل عملَ فعلهِ، و**(العاشقانِ)** نائبُ فاعلٍ سدَّ مَسَدَّ الخبر، و**(مَلومٌ)** هو المسنَدُ، وإن كان يُعرَبُ مبتدأ؛ لأنه في تقدير الفعل، كأنه قيل: **(ما يُلامُ العاشقانِ)**، وعليه قول الشاعر:

خَلِيلَيَّ ما وافٍ بعهدِيَ أنتما * إذا لم تكونا لي على مَن أقاطِعُ** [٤]

فـ **(وافٍ)** مبتدأٌ، وهو المسنَدٌ، والسادُّ مسدَّ الخبرِ – أي: **(أنتما)** – هو المسندُ إليه.

---

(١) شرح الكتاب لأبي الحسن الرماني (١ / ٨٨).

(٢) المرادُ باللامِ في كلام ابن سيده **(أل)** الموصولةُ التي بمعنى الذي، فهي اسمٌ يصِحُّ عودُ الضميرِ عليها.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم (٨ / ٤٥٥).

(٤) البيت من الطويل مجهول القائل، وهو شاهد على استغناء المبتدأ الوصف بمرفوعه عن الخبر، ومعناه إعلام الصاحبين بأنهما ليسا من الوفاء في شيء إذا لم يكونا معه في مقاطعة عدوه. ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام (ص: ١٨١)، والمقاصد النحوية لبدر الدين العيني (١ / ٤٨٥ – ٤٨٧)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢ / ٨٩٨).

الرابعة: أن يكون اسمَ الفعل، نحو: **(هيهات الأمرُ)**، و**(شَتَّانَ ما بين الثرَى والثُّرَيَّا)**، فـ **(هيهات)**، و**(شتّانَ)** اسما الفعلِ الماضي هما المسندُ في الجملة.

الخامسة: أن يكونَ الفعلَ التامَّ بنوعَيْهِ اللازمِ والمتعدِّي، نحو: **(حفِظَ الطالبُ درسَه)**، و**(سهُلَ الأمرُ)**.

السادسة: أن يكون مركَّبًا مِنَ الفعل الناقصِ – أي: **(كان)** وأخواتِها، و**(كاد)** وأخواتِها – ومِن خبرِه، أو مِن اسمِه إذا كان وصفا مستغنًى بمرفوعِه عن الخبر، ومثالُ الأولِ: **(كانتْ هندٌ مسافرةً)**، و**(كادتْ فاطمةُ تزورنا)**، فالمسندُ في الجملتين ونحوِهما يتمثَّلُ في الفعل الناقص وخبره، ومثالُ الثاني: **(كانتِ الضاربةُ البنتانِ)**، و**(كانتِ المُكَرَّمةُ الطالباتُ)**، فـ **(الضاربةُ)** اسمُ كان، و**(البنتان)** فاعلٌ سد مسدَّ الخبر، و**(المكرَّمةُ)** اسم كان، و**(الطالبات)** نائب فاعلٍ سد مسد الخبر، ولا يصح أن يكون **(البنتان)**، و**(الطالبات)** اسمَ كان مؤخرا، أو مبتدأ مؤخرا؛ لعدم التطابق بينهما وبين الوصف المتقدِّمِ عليهما، فالفعلُ الناقصُ مع خبره أو مع اسمه يُمَثِّلانِ المسندَ؛ ومِن ثَمَّ يُؤنَّث الفعلُ والخبرُ إذا كان وصفا بتأنيث الاسمِ، كما في الأمثلة المذكورةِ؛ لأنه يبعد أن يكون الفعلُ الناقصُ وحده المسندَ بالنظر إلى المعنى، كما يبعد أن يكون الخبرُ وحده المسنَدَ بالنظر إلى الصناعة، على ما يظهر لي.

السابعة: أن يكون الوصفَ مِن اسمَيِ الفاعل والمفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل بغض النظر عن كونِهما عمدةً في الجملةِ أو فضلةً، نحو: **(صاحبتُ رجلا مُجتهِدَةً أُختَاهُ)**، و**(رأيتُ امرأةً مُعلِّمًا أبواه)**، فـ **(مجتهدةً، ومعلِّما)** في الجملتين نعتان منصوبان، وكلاهما مسنَدٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿يَخۡرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٞ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ﴾ [1]، فـ **(مختلِفٌ)** نعتٌ لـ **(شرابٌ)**، وهو اسمُ فاعلٍ يعمل عملَ فعلِه، و**(ألوانه)** فاعلٌ مرفوعٌ به، ومِن ثم فـ **(مختلِفٌ)** مسندٌ في الجملة، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [2]، فـ **(مجموع)** نعتٌ لـ **(يومٌ)**، وهو اسم مفعول يعمل عمل فعله، و**(الناس)** نائب الفاعل، ومن ثم فـ **(مجموع)** مسندٌ أيضا.

وبهذا التحقيق يظهر أن المسند لا يلزم أن يكون عمدةً في الكلامِ، فقد يكون فضلةً كالحالِ في نحو: **(رأيتُ امرأةً مُعلِّمًا أبواه)**، كما لا يلزم أن يكون خبرَ المبتدأ في الجملةِ الاسمية، فقد يكون مبتدأ، كما في نحو: **(ما حاضرٌ الرجلان)**، يقول ابنُ هشام: "...، ودخل تحت قولنا: **(للإسناد)** ما إذا كان المبتدأ مسنَدا إليه ما بعده، نحو: **(زيدٌ قائمٌ)**، وما إذا كان المبتدأ مُسنَدا إلى ما بعده، نحو: **(أقائمٌ الزيدان)**" [3].

([1]) (النحل: ٦٩).

([2]) (هود: ١٠٣).

([3]) شرح قطر الندى (ص: ١١٧).

ثانيا: تعريف الفاعل

(الفاعل) مشتقٌ مِن **(فعَل يفعلُ فِعلا وفَعلا)**، وهو في اللغةِ اسمٌ يدل على مَن أوجد الفعلَ بغضّ النظرِ عن موقعِه في الجملة، وعن إعرابِه، وأمّا في الاصطِلاحِ فهو: "المُسنَدُ إليه فعلٌ تامٌّ مُقَدَّمٌ فارغٌ، باقٍ على الصَّوْغِ الأصلِيّ، أو ما يقوم مقامَه" (١)، أو: "هو ما أُسنِد الفعلُ إليه، أو شِبهُه، وقُدِّم عليه مِن جهةِ قيامِه به" (٢)، أو: "اسمٌ أو ما في تأويله، أُسنِد إليه فعلٌ أو ما في تأويلِه، مُقدَّمٌ، أصلِيُّ المحلِّ والصيغةِ" (٣).

والفاعلُ لا يلزم أن يحدُثَ منه شيءٌ على الحقيقةِ، فقد يُؤتَى بالفاعلِ مَنْفِيًّا عنه صدورُ الفعلِ مطلقا، نحو: **(ما جاء زيدٌ)**، كما يُؤتَى به واقعا عليه الفعلُ في المعنى، نحو: **(مات زيدٌ)**، فالموتُ واقع عليه، ولم يصدر منه شيءٌ على الإطلاق، يقول الإمامُ ابنُ الحاجب: "الفاعلُ هو الذي نُسِب الفعلُ إليه، ولا فرقَ بينَ أنْ يكونَ الفعلُ دالًّا على أمرٍ وجودِيّ أو أمرٍ نسبِيّ، أو أمرٍ عدمِيّ، نزَّلُوا المعانِيَ المَعقُولةَ كلَّها منزلةً واحدةً، ولم يفرّقوا بين وجودٍ وغيرِه، فمثالُ الأوَّلِ: **(عَلِم زيدٌ)**، ومثالُ الثاني: **(بعُد زيدٌ)**، ومثالُ الثالثِ: **(استحال الجمعُ بين الضِّدَينِ)** وشبهُه، وإنما جمَعُوا بينها؛ لأنّ الغرضَ نسبةُ هذا الحكمِ لها لمّا كانت الأحكامُ كلُّها مفتقرةً إلى محكومٍ عليه بها نُزِّلَتْ جميعُها منزلةً واحدةً، ولم يُراعُوا مِن ذلك وجودًا ولا نسبةً ولا عدمًا؛ فلذلك أجْرَوْها مُجْرَى واحدا، ولا فرق بين أن تكون هذه الأمورُ مثبَتةً أو منفِيَّةً أو مستفهَمًا عنها، أو مشرُوطةً أو مأمورا بها، أو منهيًّا عنها؛ لأنّ الغرضَ ذِكرُها متعلِّقةً بمَن هي له على اختِلاف الأحكامِ المتعلقة بها، وسمّى النحويُّون الفاعلَ على ما فهموه من هذا المعنى عن العرب في أنّ البابَ كلَّه في ذلك واحدٌ " (٤).

ثالثا: تعريف المؤنث الحقيقي

يُعَدُّ **(المؤَنَثُّ)** اسمَ مفعولٍ مِن فعلِ: **(أنَّث – يُؤنِّث – تأنيثا)**، وهو مشتقٌّ مِنَ **(الأنثى)** بمعنى خلاف الذَّكَرِ، وتأنيثُ الاسمِ إدخالُ علامةِ التأنيث عليه، وعلى ما أُسنِدَ إليه ونحوِ ذلك، ويُقال: **(أنَّثْتُه فتأنَّث)** (٥)، وأمّا في الاصطِلاحِ النحوي فهو اسمٌ يدل على الأنثى أو ما بمنزلتِها، فإن كان مدلولُه ممّا يَلِدُ أو يَبِيض، أو ممّا له فرْجٌ فهو مؤنَّثٌ حقيقيٌّ، سواء أكانت في لفظِه علامةُ التأنيث كالتاء في نحو: **(فاطمة)**، والألفِ المقصورة في نحو: **(سلمَى)**، والألفِ الممدودة، نحو: **(زهراء)**، أم كانت مجردةً من العلامة، نحو: **(هند، وزينب، وسعاد)**، ومنه صفاتُ المؤنثِ التي

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢ / ٥٧٦)، وينظر: شرح التسهيل له (٢ / ١٠٥).

(٢) شرح الكافية للرضي (١ / ٢٠١ – ٢٠٤).

(٣) أوضح المسالك لابن هشام (٢ / ٨٣ – ٨٤).

(٤) أمالي ابن الحاجب (٢ / ٧٧٨ – ٧٧٩)، وينظر: البديع في العربية لابن الأثير (١ / ٩٤ – ٩٦).

(٥) ينظر: الصحاح **(أ ن ث)** (١ / ٢٧٢).

لا تقبل علامةَ التأنيث، نحو **(فَعُول)** لِمبالغة **(فاعلة)** كـ **(صَبور، ووَلود)**، و**(جريح، وقتيل)** بمعنى مجروحة، ومقتولة، و**(مِئناث، ومِذكار)** في وصف المؤنث، و**(مِعْطِير، ومِهداء، ومِغشَم)** في وصف المؤنث، فإن كان مدلولُه ممّا لا يلد ولا يبيض، وليس له فرجٌ، وثبتت عن العرب تنزيلُه منزلةَ المؤنثِ في الأحكامِ فهو مؤَنَّثٌ مجازيٌّ، نحو: **(النار، والأرض، والشمس، والسماء، والنفس)**.

ويُضافُ إلى المؤنَّثِ المتمثِّلِ في المؤنَّثِ الحقيقيّ والمؤنَّثِ المجازيّ ما يدلُّ على المذكَّرِ وفيه علامةُ التأنيث، نحو: **(أسامة، وطلحة، وعبيدة)**، وهو المعروف بالمؤنث اللفظي، والمشترَكُ بين المذكر والمؤنث كـ **(نَمْلَة)**، و**(نَحْلَة)**، و**(طائر)**. والحاصلُ أنّ المصطلحَ على تسميتِه بالمؤنَّثِ في الدرس النحوي ينقسم أربعةَ أقسامٍ، على النحو الآتي:

الأول: المؤنث الحقيقي المختوم بالعلامة، نحو: **(خديجة، وفاضلة)**، و**(سلمى، والحُسنَى)**، و**(زهراء، وحمراء)**.

الثاني: المؤنث المعنويُّ المجرَّدُ مِنَ العلامة، نحو: **(زينب، وسعاد)**، و**(عجوز، ووَلود، ومئناث)**، و**(حائض، وحامل)**.

الثالث: المؤنث المجازِيُّ، نحو: **(الأرض، والسماء)**، و**(الشجرة، والنخلة)**، ومنه جمعُ التكسير كـ **(الأشجار، والطلاب)**، وأسماءُ الجموعِ.

الرابع: المؤنث اللفظيُّ، نحو: **(حمزة، وأسامة، وطلحة)** [1].

وأمرُ ما عدا المؤنثَ المجازيَّ مِن هذه الأقسامِ في تمامِ الظهور، بحيث لا يلتبِسُ على أحدٍ، فالقسم الأولُ والرابعُ يُعرَفانِ بالنظر إلى مدلولِهما، وإلى العلامةِ الموجودةِ في لفظِهما، والقسمُ الثاني يُعرَف بالنظر إلى المعنى فقط، وأمّا القسمُ الثالث الذي هو المؤنثُ المجازي فيُعرَفُ بالسماعِ عن العربِ بأن تكونَ فيما يُسنَدُ إليه من الفعلِ وما بمنزلتِه علامةُ التأنيثِ، وبأن يُشار إليه باسم الإشارةِ للمؤنَّثِ، أو يعود عليه ضميرُ المؤنث في كلامِ مَن يُعتَدُّ بعربيَّتِه في الدرس النحوي[2].

والمعقودُ له هذا البحثُ هو الاسمُ الظاهرُ المؤنَّثُ الحقيقي بنوعَيْهِ المختوم بعلامةِ التأنيث، والمجرَّدِ من العلامة، وله في كتب النحو تعاريفُ متعدِّدةُ المَباني، مُتَّفِقةُ المعاني، منها: أنه

---

(1) للاستزادة في أنواع المؤنث ينظر: المذكر والمؤنث للفراء (ص: ٥١ – ٦٤)، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني (ص: ٣٦ – ٤٤)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (١ / ٥٢ – ١٢٩)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٥١٤ – ٥١٦)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٤ / ١٧٣٣ – ١٧٥٦)، وارتشاف الضرب (٢ / ٦٣٧ – ٦٥٠)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٩ / ٤٦٠٧ – وهمع الهوامع (٣ / ٢٨٩ – ٣٠٦).

(2) ينظر: المصادر السابقة.

الاسمُ الدالُّ على ما له فرْجٌ [١]، وأنه: الاسمُ الدالُّ على ما يَلِدُ أو يَبِيضُ [٢]، وأنه الاسمُ الدالُّ على ما بإزائِه ذكَرٌ مِنَ الحيوان، كـ **(امرأة)** فإنّ بإزائها رجلا من جنس الإنسان، و**(ناقة)** فإن بإزائها جَمَلا من جنسِها [٣].

علاماتُ التأنيث في المسند

والمسنَدُ إلى الظاهر المؤنَّثِ الحقيقي فعلا كان أو اسما يُعرَفُ بثلاثِ علاماتٍ، وهي: تاءُ التأنيث الساكنةُ في الفعل الماضي، نحو: **(خرجتْ فاطمةُ)**، وافتِتاحُ المضارعِ بالتاءِ، نحو: **(تخرج فاطمةُ)**، والتاءُ المتحرّكةُ في الوصف، نحو: **(أمسافرةٌ فاطمةُ)**.

وقد اختصَّ الفعلُ الماضي مِن بينِ الأفعالِ بعلامةٍ خاصةٍ وُضِعتْ لمجرَّدِ الدّلالةِ على تأنيثِ فاعلِه، وهي تاءُ التأنيثِ السّاكنةُ بخلافِ فعلِ الأمرِ المُكتفَى فيه بدلالةِ ياءِ المخاطَبةِ على تأنيثِ الفاعلِ، وبخلافِ الفعلِ المُضَارِعِ المُكْتفَى فيه بدلالةِ تاءِ المُضَارَعَةِ إذا أُسنِدَ إلى الغائبةِ، وبدلالتِها مع ياءِ المُخاطَبَةِ إذا أُسْنِدَ إليها، ولم يُكتَفَ في الماضي بتأنيثِ لفظِ الفاعل؛ لأنه قد يكون مشترَكًا بين المذَكَّرِ والمؤنَّثِ كـ **(جُنُب، وصَبور، وضُحَكة)**، وقد يكون اسمُ المذكّرِ مختومًا بتاءِ التأنيثِ، نحو: **(حمزة، وأُسَامَة)**، فاحتِيجَ إلى العلامةِ التي تدلُّ على تأنيث الفاعلِ بالنَّظَرِ إلى مُسَمَّاه [٤].

فإن قيل: إن عِلّةَ وجودِ العلامةِ في الفعل الماضي متحقِّقَةٌ في الفعل المضارعِ على سواء، حيث إنّ الاسم المشترَكَ بين المذكر والمؤنث نحو: **(جُنُب)**، واسم المذكر المختوم بعلامة التأنيث كـ **(حمزة)** يُسنَد إلى المضارع على نحو ما يُسنَد إلى الماضي؟

قلتُ: إنّ الفعل المضارعَ يتميّزُ باستِفتاحِه بحرفِ المضارعةِ، وهي بمنزلةِ الجزء منه، فلو أُضيفتْ إليه علامةٌ أخرى للدلالةِ على تأنيث الفاعل لَأدَّى إلى تضاعُفِ الثقل فيه، في حين أنّ الماضيَ ليستْ فيه أيُّ زيادة في أولِه تؤدّي إلى تضاعف الثقل بوجود علامةِ التأنيث في آخره.

والفاعلُ الظاهرُ المؤنَّثُ الحقيقيُّ بالنظر إلى معناه إمّا أن يكون مفردا، وإمّا أن يكون مثنًّى، وإما أن يكون جمعًا، والجمعُ إمّا أن يكونَ بالألف والتاء، وإمّا أن يكون جمعَ تكسيرٍ، وإمّا أن يكون اسمَ جمعٍ، وإما أن يكون اسمَ جنسٍ، أمّا المثنّى، وجمعُ تكسيرٍ واسمُ جمعٍ واسمُ جنسٍ فليس فيها كثيرُ خلافٍ يُجدِي الخَوضُ في دراستِها، حيث أجمعوا على أنّ مثنَّى المؤنثِ الحقيقي يجب

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢ / ٦٢٢)، وهمع الهوامع للسيوطي (٣ / ٢٩٢).

(٢) ينظر: المعجم المفصل في النحو العربي (٢ / ٩٢٢).

(٣) ينظر: شرح ابن الحاجب على كافيته (٢ / ٨٠٦)، وشرح الرضي على الكافية (٢ / ٦٢٢).

(٤) ينظر: التعليقة للفارسي (١ / ٢٤٣ – ٢٤٤)، والكافي في شرح الهادي للزنجاني (١ / ٤١٦ – ٤١٨)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١١٠)، وشرح الكافية الشافية (٢ / ٥٩٥)، والصفوة الصفية (١ / ٣٩٦)، والتذييل والتكميل (٦ / ١٩٤ – ١٩٥)، وتمهيد القواعد (٣ / ١٥٨٦ – ١٥٨٧).

إلحاقُ التاء بفعله الماضي، فيقال: **(قامتِ الهندان)** [1]، على أنه قد نسب ابنُ مالكٍ إلى بعضِ العرب تجريدَ الفعلِ المُسنَدِ إلى المؤنث الحقيقي مفرَدًا ومثنًّى مِنَ التاء، فقال: "واحترزتُ بقولي: **(ولا تُحذَفُ غالبا)** مِن نحوِ قولِ بعضِ العرب: **(قال فلانةٌ)**، و**(ذهب فلانةٌ)** حكاهما سيبويه، وعلى هذه اللغة جاء قولُ لبيد:

تَمَنَّى ابنتايَ أن يَعِيشَ أبوهما * وهل أنا إلا مِن ربيعةَ أو مُضَرْ** [2]

لأنّ الإسنادَ إلى المثنّى كالإسنادِ إلى المفرَدِ بلا خلافٍ" [3]، غير أنّ أبا حيان قد اعترَضَ على ابن مالك في ذلك بأمرين: **أحدهما:** أنّ فعلَ **(تَمَنَّى)** في قول الشاعر: **(تَمَنَّى ابنتاي)** يحتمل أن يكون مضارعا في أوّلِه تاءان، فحُذِفت إحداهما للتخفيف، على حدِّ قوله تعالى: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾ [4]، وقوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [5]، وأصلهما: تَتَصَدَّى، وتَتَلَظَّى [6]، وهو احتمالٌ قويٌّ يسقط به الاستدلالُ. و**الآخر:** أنّ ما سُمِعَ عن العرب مِن: **(قال فلانةٌ)** ونحوِه شاذٌّ لا يجوز إلا حيث سُمِع، ولا يُقاسُ عليه [7]، وإن ثبت أنه لغةٌ لبعضِ العربِ فينبغِي أن يُقاس عليه وإن كان قليلا، وهو مُجابٌ عنه عندي بأنّ في كلام سيبويه ما يفيد أن ذلك لغةً لبعضِ العرب، ويُوحِي بجواز القياس عليه، وهذا نص كلامِه: "ومَن قال: **(ذهب فلانةٌ)**، قال: **(أذاهبٌ فلانةٌ)**، و**(أحاضرٌ القاضيَ امرأةٌ)**" [8].

---

(1) ينظر: البديع في العربية لابن الأثير (١ / ١٠٦)، والمقرب لابن عصفور (ص: ٣٨٠)، وشرح الجمل له (٢ / ٥٥١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١١٤)، والتذييل والتكميل (٦ / ١٩٦)، والمقاصد الشافية (٢/ ٥٩٠)، وشرح شذور الذهب لابن هشام (ص: ٢٠٠)، والمساعد (١ / ٣٨٩).

(2) البيت من الطويل للبيد، وهو مِن أبياتٍ قالها الشاعرُ عندما حضره الموتُ، ومعناه واضحٌ، والشاهد إسقاط التاء من الفعل الماضي المسند إلى مثنى المؤنث الحقيقي. ديوان لبيد (ص: ٢)، وينظر: شرح شواهد المغني (٢ / ٩٠٢)، وخزانة الأدب (٤ / ٣٤٠)، و(١١ / ٦٩)، والدرر اللوامع (٢ / ٥٤٢).

(3) شرح التسهيل (٢ / ١١١ – ١١٢)، وينظر: البسيط في شرح الجمل (١ / ٢٦٧)، وينظر: شرح الجمل لابن الفخار (١ / ١٠٣)، والمقاصد الشافية (٢ / ٥٧٨)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٤٠٤)، والمساعد (٣٨٩/١)، وتمهيد القواعد (٤ / ١٥٩١).

(4) (عبس: ٦).

(5) (الليل: ١٤).

(6) التذييل والتكميل (٦ / ١٩٦)، وشرح شذور الذهب (ص: ٢٠١)، وخزانة الأدب (٤ / ٣٤٠).

(7) ينظر: التذييل والتكميل (٦ / ١٩٦)، وينظر: شرح التسهيل للمرادي (ص: ٤٠٤).

(8) الكتاب (٢ / ٤٥).

وأمّا جمعُ التكسير واسما جمعٍ وجنسٍ للمؤنَّثِ الحقيقي فلا خلافَ في أنّ الفعلَ المسندَ إليها يجوز فيه دخولُ تاء التأنيث وتجريدُه منها مطلقا [١]، ومِن ثمَّ لا يبقى في أقسامِ الفاعل الظاهر المؤنث الحقيقي إلا المفردُ، وجمعُ المؤنث السالم، وبما أنّ للفصلِ في حكم التأنيثِ أثرا بارزا اشتمل البحثُ على المباحث الثلاثةِ المذكورةِ في المقدمة.

والله ولي التوفيق

(١) ينظر: اللمع لابن جني (ص: ٣٤)، والبديع في العربية (١ / ١٠٧ – ١٠٨)، والبسيط في شرح الجمل (١ / ٢٦٧ – ٢٦٨)، والمقرب لابن عصفور (ص: ٣٨٠)، وشرح الجمل له (٢ / ٥٥١ – ٥٥٢)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٢ / ٥٩٨)، وشرح التسهيل له (٢ / ١١٣ – ١١٤)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص: ١٦٣)، والتذييل والتكميل (٦ / ١٩٧، ٢٠٠)، والمقاصد الشافية (٢ / ٥٨٢ – ٥٨٤، ٥٨٨)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٤٠٤ – ٤٠٥)، وشرح شذور الذهب (ص: ٢٠٥)، والمساعد (١ / ٣٩١)، وهمع الهوامع (٣ / ٢٩٤).

المبحث الأول
(المؤنَّثُ الحَقِيقِيُّ المُتّصِلُ بعامِلِه)

التمهيد:

قد استفاضَ في كُتُبِ النحوِ التعليميَّةِ أنّ الفاعلَ المُفْرَدَ المؤنَّثَ الحقيقيَّ المتصِلَّ بغير **(نعم، وبئس)** مِنَ العواملِ يجِبُ أنْ تلحَقَ فعلَه علامةُ التأنيثِ، كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ﴾ [١]، وقولِه تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱمۡرَأَتُ فِرۡعَوۡنَ﴾ [٢]، وتجريدُه منها خطأٌ صريحٌ، وما ورد مِن كلامِ العرب على ذلك ردِيءٌ لا ينقاس [٣]، وعليه قال ابنُ معطٍ:

وإنّمَا تَأْنِيثُهُ لِلْفَاعِلِ * تَقُولُ: (قَامَتْ دَعْدُ) غَيْرَ فَاصِلِ**

فَإِنْ فَصَلْتَ الفِعْلَ عَنْ فَاعِلِهِ * لَمْ تَجِبِ التَّاءُ لَـهُ فِي فِعْلِهِ** [٤]

وقال ابنُ مالك: "...، وجعلوا لحاقَها لازما إذا كان التأنيثُ حقيقِيًّا كتأنيثِ **(امرأة)**، و**(نَعْجَة)**، ونحوِهما مِن إناثِ الحيوان، فيقال: **(قامتِ المرأةُ)**، و**(ثَغَتِ** [٥] **النعجةُ)**" [٦]، وقال ابنُ هشام: "...، والثانيةُ أن يكون متّصِلا حقيقيَّ التأنيثِ، نحو: ﴿إِذۡ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ﴾ [٧]، وشذَّ قولُ بعضِهم: **(قال فلانةٌ)**، وهو رديءٌ لا ينقاسُ، وإنما جاز في الفصيحِ نحوُ: **(نِعْمَ المَرْأةُ)**، و**(بِئسَ المرأةُ)**؛ لأنّ المرادَ الجنسُ، وسيأتي أنّ الجنسَ يجوز فيه ذلك" [٨].

غير أنّ التّمْحِيصَ في المصادرِ النحويّةِ يُفِيد أنّ المسألةَ ليست على هذا الإطلاقِ، حيث استُثنِيَتْ منها مسائلُ على النحوِ الآتي:

---

(١) (يوسف: ٥١).

(٢) (القصص: ٩).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١١٢)، وشرح ابن الناظم على الألفية (١ / ١٦٢)، والتذييل والتكميل لأبي حيان (٦ / ١٩٥ – ١٩٦)، وشرح الألفية لابن هانئ (ص: ٣١٦)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٤٠٤)، وشرح المرادي على الألفية (١ / ٢٦٤ – ٢٦٦)، والمساعد لابن عقيل (١ / ٣٨٩ – ٣٩١)، وشرح ابن عقيل على الألفية (٢ / ٨٨ – ٩٢)، وتعليق الفرائد للدماميني (٤ / ٢٢٩ – ٢٣٠)، وموصل النبيل للشيخ خالد الأزهري (ص: ٤٣٥ – ٤٣٦)، والتصريح له (٢ / ٢٧٥ – ٢٧٩)، والبهجة المرضية للسيوطي (ص: ٤٦٠)، وهمع الهوامع له (٣ / ٢٩٢ – ٢٩٣).

(٤) الصفوة الصفية (١ / ٣٩٥).

(٥) يقال: **(ثَغَتِ الشاةُ – تثغو ثُغَاءً)** بمعنى صوّتَتْ. تاج العروس **(ث غ و)** (٣٧ / ٢٧٨).

(٦) شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢ / ٥٩٥).

(٧) (آل عمران: ٣٥).

(٨) أوضح المسالك (٢ / ١١٢ – ١١٦)، وينظر: التصريح (٢ / ٢٧٥ – ٢٧٩).

الأولى: أنّ المؤنَّثَ الحقيقيَّ مِن غيرِ الآدمِيّينَ يجوز في فعلِه إثباتُ التاءِ وحذفُها، فيقال: **(وَلَدَتِ الشّاةُ)**، و**(وَلَدَ الشّاةُ)**، و**(باضتِ الدّجاجةُ)**، و**(باض الدجاجُ)**.

يقول فخرُ الدين الإسفَندَرِي: "قلتُ: **(والحقيقِيُّ أقوى)** أراد به تأنيثَ الآدمِيّين؛ لأنّ في مؤَنَّثِ البهائمِ يجوز التذكيرُ، فيقال: **(سار الناقةُ)**، نصّ عليه شيخُنا صاحبُ المصباحِ، فاعرِفْه" [١]، ويقول أيضا: "وذكر شيخُنا صاحبُ المصباح أنّ تأنيثَ البهائمِ دونَ تأنيث الآدمِيّين؛ ولذلك جاز أن يقال: **(سار الناقةُ)** بغير التاء، ولم يجز **(سار المرأةُ)** فاعرفه" [٢]، وقال البِرِكْلِيّ: "...، وينبغِي أن يزيد **(مِنَ الآدَمِيّين)**؛ لجوازِ **(سار الناقةُ)** بلا تاءٍ" [٣].

ويظهر في شرح السيرافي على الكتاب القولُ بالتفرقةِ بين إناث العقلاء، وإناث غيرهم، حيث قال: "...، فهذا الضربُ إذا تَقَدَّم فعلُه فكان ماضيا، وردت في آخِره تاءٌ ساكنةٌ لعلامةِ التأنيثِ، وإذا كان مستقبلا جعلتَ حرفَ المضارعة تاءً مكانَ الياءِ بغيرها، فقلت: **(قامت هند)**، و**(خرجت المرأةُ)**، و**(ماتت الناقةُ)**، و**(ولدت الأتانُ)**، وفي المستقبل: **(تقوم هندٌ)**، و**(تخرج المرأةُ)**، و**(تلِد الأتانُ والشاةُ)**، وما أشبهها، ولا يحسن إسقاطُ علامةِ التأنيثِ، وأقواها في ذلك مؤنَّثُ ما يعقل" [٤]، وأرى أنّ هذا الاستثناءَ يحتاج إلى أدِلّةٍ صريحةٍ مِنَ السّماعِ والقياسِ، كأنْ يَرِدَ بكثرةٍ صالحةٍ للقياسِ في الاختِيارِ، نحوُ: **(سار الناقةُ)**، وإلا فلا يَصِحُّ قبولُه عُريانًا مِنَ الأدِلَّةِ.

الثانية: أنّ المؤنَّثَ الحقيقيَّ المتَّصِلَ بفعلِه يجوز فيه تركُ علامةِ التأنيثِ إذا جُرَّ بـ **(مِن)** الزائدةِ، فيقال: **(ما جاءتْ مِن امرأةٍ)**، و**(ما جاء مِن امرأةٍ)**.

يقول أبو إسحاقَ الشاطبي: "إلا أنه يدخل عليه – فيما ذكره – لزومُ لِحاقِها في موضعٍ لا يلزم فيه اللِّحاقُ، وإنْ كان المسندُ إليه حقيقيَّ التأنيثِ، وذلك إذا كان قد دخلتْ عليه **(مِن)** الزائدةُ، فإنك إذا قلتَ: **(مَا قامتْ امرَأةٌ)**، فلا بُدَّ مِنَ التاءِ، كما تقول: **(قامتِ امرأةٌ)**، فإن قلتَ: **(ما قامتْ مِن امرأةٍ)** كنتَ في لحاقِ التاء وعدمِ لحاقِها بالخيار، أمّا وجهُ لحاقِها فاعتبارٌ بسقوط **(مِن)** الزائدةِ تقديرا، وأمّا عدمُ لحاقِها فاعتبارٌ بأنّ دخولَ **(مِن)** أفاد معنى الجنسِ وعمومَ النفيِ، فصار كمرفوعَي **(نعم، وبئس)**" [٥].

الثالثة: أنّ المؤنَّثَ الحقيقيَّ المتَّصِلَ بفعلِه يجوز فيه تركُ التاءِ إذا عُطِف عليه المذكَّرُ، ولم يستلزِمْ فعلُه الطرفين، نحو: **(جاءت هندٌ وزيدٌ)**، فإنه يجوز إسقاطُ التاءِ، على أنّ الكلامَ مِن

---

(١) المقتبس في توضيح ما التبس (٣ / ١٠٦٢)، وينظر: المصباح في علم النحو (ص: ١٢٩).

(٢) المصدر السابق (٣ / ١٠٦٦).

(٣) امتحان الأذكياء شرح اللب للبيضاوي (ص: ٥٨٨).

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢ / ٣٦٥).

(٥) المقاصد الشافية (٢ / ٥٨١).

عطفِ المفرداتِ على تغليبِ المذكّرِ على المؤنّث، وإثباتُها على تقديرِ أنه مِن عطفِ الجمل، والتقدير: جاءت هندٌ، وجاء زيدٌ.

يقول المرادي: "...، ويترَكَّبُ على هذين الأصلَين مسائلُ. منها: **(قامتْ هندٌ وزيدٌ)** إذا أضمرْتَ، **(وقام هندٌ وزيدٌ)**، إذا جعلتَها جامعةً، لتغليب المذكّرِ على المؤنَّثِ، وتقول: **(طلعتِ الشمسُ والقمرُ)**، على هذا. ولا تقول في **(جُمع)** إلا: **(جُمِعَ الشمس والقمر)**" [1].

غير أنّ ابنَ أبي الربيع قد قرّر هذا القولَ، ونسبه إلى ابنِ الطراوة، ثم ردَّه بأنّ العبرةَ في المسألةِ بالمذكورِ أولا مطلقا، فإن كان مؤنَّثًا حقيقيًّا متَّصِلا أُنّثَ الفعلُ وجوبا، نحو: **(قامتْ هندٌ وزيدٌ)**، وإن كان مجازيًّا أنّث على الجواز، نحو: **(جُمِع الشمسُ والقمرُ)**، وإن كان مذكّرا امتنع التأنيثُ، نحو: **(جاء زيدٌ، وهندٌ)**، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾[2]، حيث قُرِئَتِ الآيةُ بالتاء والياءِ [3]، مع أنّ فعل **(تستوي)** يستلزِم الطرفين، ولو كان التغليبُ واجبا لما جاز أن يُقرَأ بالتاءِ [4]، وهذا الردُّ – عندي – منقوضٌ بأمرين: **أحدهما:** أنّ ردَّه لا يلزم إلا مَن يقول بوجوبِ التأنيث في المسألة، وأما القولُ بجوازِه فثبوتُ التاء والياء في قراءة الآية يُؤَيّده ولا ينقضه. و**الآخر:** أن الكلامَ في الفاعل المفرد الحقيقي التأنيثِ، وليس الكلامُ في المجازي التأنيثِ مثل **(الظلمة)**، ولا في المجموع بالألف والتاء، ومِن ثم فدليلُه في غير محله.

الرابعة: أنّ الفعلَ المُسنَدَ إلى المفرد المؤنث الحقيقيّ المتصلِ بعاملِه مختلفٌ في تأنيثه بين الجواز والوجوب إذا وقع في ضرورة الشعر، حيث أجازه المبرّدُ في الضرورةِ [5]، وجزم بأنه خطأٌ في غيرِ ذلك [6]، ومِن شواهدِه قول الشاعر:

قام أُمُّ الوَلِيد بالقَبْرَيْنِ * تندُبُ عبدَ المَلِيكِ والضَّحَّاكا** [7]

---

(1) الجنى الداني (ص: ١٦٢).

(2) (الرعد: ١٦).

(3) هما قراءتان متواترتان، قرأ بالياء حمزة والكسائي، وأبو بكر، وخلف، وقرأ الباقون بالتاء. ينظر: السبعة لابن مجاهد (ص: ٣٥٨)، والتيسير للداني (٣٩٨)، والإقناع لابن الباذش (٢ / ٦٧٥)، والمبسوط في القراءات العشر للأصبهاني (ص: ٢٥٥)، وإتحاف فضلاء البشر (٢ / ١٦١).

(4) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي (١ / ٢٦٤ – ٢٦٥، ٣٥٢ – ٣٥٣).

(5) المقتضب للمبرد (٣ / ٣٤٩)، وينظر: همع الهوامع للسيوطي (٣ / ٢٩٢ – ٢٩٣).

(6) الانتصار لابن ولاد (ص: ١٢٣ – ١٢٤)، وينظر: التذييل والتكميل (٦ / ١٩٦).

(7) بيتٌ من الخفيف استشهد به ابنُ شقير على حذف تاء التأنيث من الفعلِ المسند إلى الحقيقي التأنيث المتصل بفعله على خلاف الحسن، ولم أعثر على قائله، ولا على مَن استشهد به غيرَه. ينظر: المحلى لابن شقير (ص: ٢٥٤).

وقولُ الآخَرِ:

قال رَقاشِ لا تَبِنْ عن رَبْعِي * يَكْفِيك منِّي رُؤْيَتِي ومَسْمَعِي** [١]

ورُوِيَ عن الأخفشِ والرُّمّانيّ وابنِ كيسانَ القولُ بجوازِه مطلقا في الشعرِ والنثرِ [٢]؛ استنادا إلى قولِ العربِ: **(قال فلانةٌ)**، و**(ذهب فلانةٌ)** بحذفِ التاءِ في رواية سيبويه [٣]، ويقرب إليه نصُّ ابنِ مالك في شرحِ الكافية [٤]، في حين اعتبره في شرح التسهيل لغةً لبعضِ العرب [٥]، وجزم ابنُ هشام بأنه شاذٌّ رديءٌ لا يجوز القياسُ عليه [٦].

والظاهرُ مِن نصِّ الرُّمّاني أنّ جوازَ الوجهَينِ في الشعر والنثر عنده مقصورٌ على المؤنث الحقيقي المختومِ بعلامةِ التأنيثِ، نحو: **(فاطمة، وليلى، وحسناء)** دون المجرَّدِ مِنها، وهذا نصُّ كلامِه: "وتقول: **(قال فلانةٌ)** فتحذف التاءَ؛ اجتِزاءً بما ظهر مِنَ التأنيثِ في الاسمِ، والأجوَدُ: **(قالتْ فلانةٌ)**؛ لأنه إيذانٌ بأنّ المبنِيَّ على الفعل مؤنَّثٌ قبلَ ذكرِه، فهو أحسَنُ في البيانِ عنه أن يكون فعلُه خلافَ فعلِ المذكّرِ، وأبعَدُ مِنَ الإبهامِ أنه لمذكَّرٍ" [٧].

والحاصلُ أنّ ثبوتَ علامةِ التأنيث في المُسنَدِ إلى المؤنّثِ الحقيقيّ بلا فاصل، نحو: **(سارت فاطمة)** مختلَفٌ فيه على أربعةِ أقوال: **أحدها:** امتناعُه في الشعر والنثر مطلقا، وهو ما عليه الجمهورُ، **وثانيها:** جوازُه مطلقا في الشعر والنثر، وهو ما رُوِيَ عن الأخفش وابن كيسان، **وثالثها:** جوازُه في الضرورة، وهو ما عليه المبرّدُ، **ورابعُها:** جوازه في الشعر والنثر، إذا كان المؤنثُ الحقيقيُّ مختوما بالعلامةِ، وهو ما عليه الرمانيُّ.

---

(١) بيتٌ من الرجز استشهد به ابن هانئ على حذف تاء التأنيث من الفعلِ المسند إلى المؤنث الحقيقي المتصل بفعله، وذكر أنه يُنشد على حذف التاء التأنيث للإسراع إلى ذكرِ مَن يُتَلَذَّذُ بذكره، ولم أهتد إلى قائله، ولم أجده عند غيره من النحاةِ. ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن هانئ (ص: ٣١٨ – ٣١٩).

(٢) ينظر: البديع في العربية لابن الأثير (ص: ١٠٣ – ١٠٤)، والتذييل والتكميل (٦ / ١٩٦)، وهمع الهوامع للسيوطي (٣ / ٢٩٢ – ٢٩٣).

(٣) ينظر: الكتاب (٢ / ٣٨)، وينظر: شرح التسهيل (٢ / ١١١ – ١١٢)، وشرح الكافية الشافية (٢ / ٥٩٦)، والتذييل والتكميل (٦ / ١٩٦).

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢ / ٥٩٦).

(٥) شرح التسهيل (٢ / ١١١ – ١١٢)، وينظر: التذييل والتكميل (٦ / ١٩٦).

(٦) أوضح المسالك (٢ / ١١٢ – ١١٦)، وينظر: التصريح (٢ / ٢٧٥ – ٢٧٩).

(٧) شرح كتاب سيبويه للرماني (٢ / ٨٦١).

المبحث الثاني

المؤنّثُ الحقيقيُّ المفصولُ عن عاملِه

يُعَدُّ فصلُ الفاعلِ المؤنّثِ الحقيقيّ عن عاملِه في الدرسِ النحويّ على قسمين، فهو إمّا أنْ يُفصَلَ بغيرِ **(إلا)**، وإمّا أن يُفصَل بها، وعليه تظهر لهذا المبحث مسألتان اثنتان كالآتي:

أولا: المفصول عن عامله بغير (إلا)

إذا فُصِل بين العاملِ وفاعلِه المفردِ الحقيقيّ التأنيثِ بمفعولٍ به أو ظرفٍ أو نحوهِما فإنّ المشهورَ في كتب المتأخرّين أنه يجوز إلحاقُ الفعلِ علامةَ التأنيثِ وتركُه، على أنّ الفاصلَ بمنزلةِ العوضِ عن تاءِ التأنيث [1]، فيقال: **(جاءتِ اليومَ فاطمةُ، وجاء اليومَ فاطمةُ)** في الشعر والنثر، على خلافٍ في تحديدِ الأفصحِ بين الوجهَين، ومنهم مَن يقرّرُ الحكمَ بما يُوهِم أنه مُتّفَقٌ عليه [2].

يقول الإمام الزمخشري: "...، والحقيقيُّ أقوى؛ ولذلك امتنَعَ في حال السَّعةِ: **(جاء هندٌ)** وجاز: **(طلع الشمسُ)**، وإن كان المختارُ: **(طلعتْ)**، فإنْ وقع فصلٌ استُجيز نحوُ قولِهم: **(حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ)**، وقولِ جرير:

لقد ولَدَ الأخَيْطَلَ أمُّ سوءٍ [3]

وليس بالواسعِ وقد ردَّه المبردُ" [4]، ويقول النيلي: "وقوله – أي: ابن معط – **(غيرَ فاصلٍ)** يعني أنك إذا فصلتَ بين الفعل والفاعل المؤنّثِ لم يجب إلحاقُ التاءِ في الفعل، نحو: **(قامتِ اليومَ**

---

(1) ينظر: المتبع في شرح اللمع للعكبري (١ / ٢٤٨)، والتصريح (٢ / ٢٧٧).

(2) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١١٢)، وشرح الكافية الشافية له (٢ / ٥٩٥ – ٥٩٧)، وشرح ابن الناظم على الألفية (١ / ١٦٢)، والتذييل والتكميل (٦ / ١٩٥ – ١٩٦)، وشرح الألفية لابن هانئ (ص: ٣١٦)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٤٠٤)، وشرح المرادي على الألفية (١ / ٢٦٤ – ٢٦٦)، والمساعد (١ / ٣٨٩ – ٣٩١)، وشرح ابن عقيل على الألفية (٢ / ٨٨ – ٩٢)، وتعليق الفرائد للدماميني (٤ / ٢٢٩ – ٢٣٠)، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل (ص: ٤٣٥ – ٤٣٦)، والبهجة المرضية للسيوطي (ص: ٤٦٠)، وهمع الهوامع له (٣ / ٢٩٣).

(3) صدر بيت من الوافر لجرير، وعجزُه:

على بابِ اسْتِها صُلُبٌ وشَامُ

و**(صُلْبٌ)** جمع صَلِيبٍ، و**(الشَّامُ)** اسمُ جنسٍ جمعيٌّ، مفردُه شامة، والشاهدُ تجريدُ الفعلِ المسنَدِ إلى الظاهر المؤنث الحقيقي من تاء التأنيث لفصله عنه بالمفعول به. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب (ص: ٢٨٣)، والخصائص (٢ / ٤١٤)، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (١ / ٤٩٨)، والمقاصد النحوية (٢ / ٩٣٢ – ٩٣٤)، وخزانة الأدب (٩ / ١٢١).

(4) المفصل في علم العربية (ص: ١٨٧)، وينظر: التخمير (٢ / ٣٨٤ – ٣٨٥)، والمقتبس في توضيح ما التبس (٣ / ١٠٦٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥ / ٩٢ – ٩٣)، والإقليد شرح المفصل للجندي (٣ / ١١١٨ – ١١٢١).

هندٌ) فيجوز حذفُها، والإلحاق أحسنُ، ولا يجوز حذفُ التاءِ إلا بشرطين: **أحدهما:** أن يكون الفاعلُ مظهرا، **والثاني:** مع الفصل " [١].

ويقول ابنُ مالك: "...، وقيَّدْتُ الظاهرَ الحقيقيَّ التأنيثِ بالاتّصالِ تنبيها على نحو قولِ الشاعرِ:

إنّ امرأً غرَّه مِنكُنّ واحدةٌ * بعْدِي وبعدَكِ في الدنيا لَمغرورُ** [٢]

وليس مخصوصًا بالشعرِ؛ فإنّ سيبويهِ حكى: **(حضر القاضيَ امرأةٌ)** [٣]، وقال: إذا طال الكلامُ كان الحذفُ أجمَلَ" [٤].

وهذا المشهورُ مردودٌ عليه بأمرين:

الأمرُ الأول: أنّ جوازَ حذفِ التاءِ في الفاعلِ المؤنَّثِ الحقيقيِّ المفصولِ عن فعلِه بغير **(إلا)** مختلَفٌ فيه على ثلاثةِ أقوالٍ كالآتي:

أحدها: وجوبُ دخول التاءِ في حالة الفصلِ كما هو واجبٌ في حالة الاتصالِ، فلا يجوز: **(جاء اليومَ فاطمةُ)**، وما ورد عن العرب من ذلك شاذٌ يُحفَظ ولا يقاس عليه وهو ما نُقِلَ عن المبرد [٥]، وقرره كثيرٌ من المحققين [٦].

يقول ابنُ الأثير: "وأمّا الحقيقيُّ فلا بدَّ له في الفعلِ مِن علامةٍ تُميِّزه؛ إذ هو معنى لازمٌ، ولا يُقنِع لفظُه لاشتِراكِ التسْمِيةِ به، وسواء كان ظاهرًا أو مضمرًا، مفرَدًا أو مثنًّى، تقول: **(قامت هندٌ)**، و**(قامت الهندان)**، و**(هندٌ قامت)**، و**(الهندان قامتا)**، وكذلك اسمُ الفاعلِ والمفعولِ، والصفةُ المشبّهةُ، تقول: **(مررتُ برجلٍ ضاربةٍ جاريتُه، ومضروبةٍ جاريتُه، وحسنةٍ جاريتُه)**، فإن فصلْتَ بين الفعلِ والفاعلِ فكذلك، وقد حذفوها فيه قليلا، نحو ما حكوا من قولهم: **(حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ)**، ولم يجئ له في التنزيلِ نظيرٌ، وجاء في الشعر، قال:

إنّ امرأً غرَّه منكُنّ واحدةٌ * بعْدِي وبعدَكِ في الدنيا لَمغرورُ**

---

(١) الصفوة الصفية (١ / ٣٩٥).

(٢) البيت من البسيط لمجهول، ومعناه واضحٌ، والشاهدُ حذفُ تاءِ التأنيث مِنَ الماضي المسند إلى الظاهر المؤنث الحقيقي للفصل بغير إلا. ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح (١ / ٤٩٨)، وتخليص الشواهد (ص: ٤٨١)، والمقاصد النحوية (٢ / ٩٤٠ – ٩٤١)، والدرر اللوامع (٢ / ٥٤٢ – ٥٤٣).

(٣) ينظر: الكتاب (٢ / ٣٨).

(٤) شرح التسهيل (٢ / ١١٢)، وينظر: شرح الكافية الشافية (٢ / ٥٩٥ – ٥٩٧).

(٥) ينظر: المفصل للزمخشري (ص: ١٨٧)، والتخمير (٢ / ٣٨٤ – ٣٨٥)، والمقتبس في توضيح ما التبس (٣ / ١٠٦٦)، وأمالي ابن الحاجب (٢ / ٦٩٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥ / ٩٢ – ٩٣)، وتعليق الفرائد (٤ / ٢٣٠).

(٦) ينظر: المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني (ص: ٩٧ – ٩٨)، والتوطئة للشلوبين (ص: ١٦٢)، والبديع في العربية لابن الأثير (ص: ١٠٣ – ١٠٤)، وأمالي ابن الحاجب (٢ / ٦٩٣).

ومثلُه قول الآخر:

لقد ولد الأُخيطِلَ أُمُّ سوءٍ

وحكى سيبويه: **(قال فلانةٌ)**، وردّه المبرِّدُ، وأجازه الأخفشُ والرماني"" [1].

ويقول ابن الحاجب: "إذا كان الفاعلُ ظاهرًا – أعني غيرَ مضمَرٍ – فلا يخلو أن يكون تأنيثُه حقيقةً أو غيرَ حقيقةٍ، فإن كان حقيقةً فلا بدَّ مِن علامةِ التأنيث، سواء كان بينهما فاصلٌ أو لم يكن، إلا في لغةٍ رديئةٍ، فإنه لا يأتي بالعلامةِ إذا كان بينهما فاصلٌ، وهو ممّا ردَّه المبرِّدُ [2]، ولو كان المؤنَّثُ غيرَ حقيقي جاز إثباتُ العلامةِ وحذفُها، كان بينهما فاصلٌ أو لم يكن، إلا أنّ الأحسنَ في حالةِ الفصلِ عدمُ العلامةِ [3]، وإثباتُها في عدم الفصل، وبعضُهم يُسوِّي بينهما؛ لأن

([1]) البديع في العربية لابن الأثير (ص: ١٠٣ – ١٠٤).

([2]) المقتضب (٣ / ٣٤٨ – ٣٤٩)، وينظر: تعليق الفرائد (٤ / ٢٣٠).

([3]) استقرأ الدماميني مواضعَه في القرآن الكريم، وتوَصَّل إلى أنّ إثباتَ العلامةِ أضعافُ حذفها، فجزم بأنّ إثباتَ العلامةِ هو الأحسن والأفصح، وهذا نصه: "واحترز بقولِه: **(مع الحقيقي المقيد المفصول...)** إلى آخرِه ممّا إذا كان الظاهرُ غيرَ حقيقي التأنيث، نحو: **(طلع اليومَ الشمسُ)**، فتركُ العلامةِ أحسَنُ؛ إظهارًا لفضلِ الحقيقي على غيره، سواء كان بـ **(إلا)** أو بغيرها، نحو: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وسُئِلْتُ بـ **(كنيابة)** عن قولِه تعالى: ﴿قُلۡ إِن كَانَتۡ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤] كيف جاء على غيرِ الأحسَن؟ فقلتُ: يجوز أن يكون في **(كانت)** ضميرُ القصّةِ، والجملةُ الواقعةُ بعد ذلك مبتدأ وخبرٌ في محلِّ نصبٍ على أنها خبرُ **(كان)**، فلا يَرِدُ هذا على تسليمِ ما قالوه مِن أَحسَنِيَّةِ تركِ العلامةِ في الصورةِ المذكورةِ، والذي يظهر لي خلافُ ذلك؛ فإن الكتابَ العزيزَ قد كثر فيه الإتيانُ بالعلامةِ عند الإسنادِ إلى ظاهرٍ غير الحقيقي كثرةً فاشيةً، فوقع فيه مِن ذلك ما ينيف على مائتي موضعٍ، كقوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ﴾ [البقرة: ٦٠]، وقوله: ﴿وَضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلۡمَسۡكَنَةُ﴾ [البقرة: ٦١]، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، وقوله: ﴿وَتَقَطَّعَتۡ بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، ووقع فيه ممّا تُرِكتْ فيه العلامةُ في الصورةِ المذكورةِ نحو خمسين موضعا، وأَكثَرِيَّةُ أحدِ الاستِعمالَين دليلٌ على أرجَحِيَّتِه، فينبغي المصيرُ إلى القولِ بأنّ الإتيانَ بالعلامةِ في ذلك أحسنُ، فتأمَّلْه". اه تعليق الفرائد (٤ / ٢٣٠ – ٢٣١)، وقال أيضا: "...، وأنا أقول: قد تَتَبَّعْتُ الواقعَ مِن ذلك في القرآن العزيزِ فوجدْتُ المواضعَ التي لم تلحق فيها علامةُ التأنيثِ نحوَ خمسين موضعًا، ووجدتُ الأماكنَ التي لحقتْ فيها العلامةُ تزيد على مائتي مكانٍ،...، وأَكثَرِيَّةُ أحدِ الاستِعمالَين دليلُ أَفْصَحِيَّتِه". اه شرح مغني اللبيب **(شرح المزج)** (١ / ٧)، تح: الدكتور عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي، نش: مكتبة الآداب بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م، وينظر: تعليق الفرائد (٤ / ٢٣٠ – ٢٣١).

وقد تعقبه العلامة الدكتور عبد الخالق عضمية، فقال: "...، وقد أحصيتُ مواضعَ التأنيث والتذكير في القرآن، وسجلت مواضعها هنا، ومجموعُ مواضع تأنيث الفعل بلغت في إحصائي ٦١٧ موضع، ومجموع مواضع تذكير الفعل بلغت في إحصائي ١٩٣ موضع". دراسات لأسلوب القرآن (٨ / ٤٤٩) وما بعده.

القرآن واردٌ بهما" [١]، وقال أيضا: "والفعلُ إذا أُسنِد إلى ظاهر المؤنث فلا يخلو إمّا أن يكون حقيقيا أو غيرَ حقيقي، فالحقيقيُّ لا بدَّ مِن علامة التأنيث وقع فصلٌ أو لم يقع إلا في لغةٍ رديئةٍ وهو مع الفصلِ، ومع غيرِ الفصلِ أبعدُ منه" [٢].

الثاني: جوازُ حذفِ التاءِ في ضرورةِ الشعر على أنه حسنٌ، ويجوز أيضا حذفُ التاءِ بلا فاصل في الضرورة على قبحٍ.

يقول المبرد: "ولو قال **(قام جارِيَتُك)** لم يجز، وكذلك لا يجوز **(قام مُسلماتُك، وجاراتُك)** ولكن **(قامت)**؛ لأن هذا جمعٌ حقيقيٌّ لا يغيّر الواحدَ عن بنائه، إلا أن يضطر شاعرٌ:

لقد وَلَد الأُخَيطِلَ أمُّ سوءٍ

ولو قال في الشعر **(قام جاريتُك)** لصلح، وليس بحسنٍ حتى تذكر بينهما كلاما، فتقول: **(قام يومَ كذا وكذا جاريتُك)**، ولا يجوز مثلُ هذا عندنا في الكلامِ" [٣]، ويقول الصيمري: "واعلم أنّ كل مؤنث حقيقي فلا يجوز تذكيرُ فعلِه تقدَّمَ أو تأخَّرَ، كقولك: **(قامتْ هندٌ، وهندٌ قامت)**، ولا يجوز أن تقول: **(قام هندٌ)**، وكذلك سائرُ المؤنث الحقيقي إلا في شاذٍّ من الشعر، كما قال الشاعر:

لقد ولد الأخيطلَ أمُّ سوءٍ

وليس هذا بالكثيرِ في كلامِهم، وإنما حمله على التذكيرِ تباعدُه مِنَ المؤنّثة الفاعلةِ للفصلِ بينه وبينها مع التقديم الذي يجوز في المؤنث غير الحقيقي" [٤]، ويقول ابنُ الخباز: "...، ويجوز للشاعرِ طرحُ التاء مِنَ الفعلِ المسنَدِ إلى المؤنث الحقيقي إذا فُصِل بينهما، وذلك محمولٌ على الضرورة لإقامة الوزن، وأمّا ما أنشده أبو الفتح رحمه الله، وهو:

إنّ امرأً غرَّه منكُنّ واحدةٌ * بعْدِي وبعدَكِ في الدنيا لَمغرورُ**

فلا حجةَ فيه؛ لأنه يجوز أن يريد بـ **(واحدة)** خصلةً أو فعلة" [٥].

الثالث: جواز حذف التاءِ مطلقا، وهو المنقولُ عن الأخفش [٦]، وما عليه الرماني [٧]، والمشهورُ الشائعُ في كتب المتأخرين [٨].

---

(١) أمالي ابن الحاجب (٢ / ٦٩٣).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٥٥٣)، وبتحقيق الدكتور محمد إبراهيم عبد الله (١ / ٥٢٧ – ٥٢٨).

(٣) المقتضب (٣ / ٣٤٩)، وينظر: شرح التسهيل للمرادي (ص: ٤٠٤).

(٤) التبصرة والتذكرة (٢ / ٦٢٢ – ٦٢٣).

(٥) توجيه اللمع (ص: ١٢٥ – ١٢٦).

(٦) البديع في العربية لابن الأثير (ص: ١٠٣ – ١٠٤).

(٧) شرح كتاب سيبويه للرماني (٢ / ٨٨ – ٨٩)، وينظر: البديع في العربية لابن الأثير (ص: ١٠٣ – ١٠٤).

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١١٢)، وشرح الكافية الشافية له (٢ / ٥٩٥ – ٥٩٧)، والتذييل والتكميل (٦ / ١٩٥ – ١٩٦)، وشرح المرادي على الألفية (١ / ٢٦٤ – ٢٦٦)، وأوضح المسالك (٢ / ١١٢ – ١١٦)، والمساعد (١ / ٣٨٩ – ٣٩١)، وشرح ابن عقيل على الألفية (٢ / ٨٨ – ٩٢)، وتعليق الفرائد للدماميني (٤ / ٢٢٩ – ٢٣٠)، والتصريح (٢ / ٢٧٥ – ٢٧٩)، والبهجة المرضية للسيوطي (ص: ٤٦٠).

يقول الحريري: "ويجوز إثباتُ التاء وحذفُها في خمسة مواضع: **أحدها:** إذا تقدَّم الفعل، وكان المؤنَّثُ غيرَ حيوانٍ، كقولك: **(اشتعلت النار)**، و**(اشتعل النار)**، وفي القرآن: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ﴾ [1]، بحذف التاء وفي موضع آخر: ﴿قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [2]، بإثباتها، **والثاني:** إذا فصلت بين الفعل والفاعل كقول الشاعر:

لقد ولد الأخيطلَ أمُّ سوءٍ * مُقَلِّدَةً مِنَ الأُمَّاتِ عارا** [3]

ولو لم يكن في الشعر لجاز **(لقد ولدت)**، وقد نطق بهاتين اللغتين القرآنُ، فقال سبحانه في موضع: ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾ [4]، وفي موضع آخر: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾[5]" [6].

ويظهر في كلام الحريري التخليطُ بين حقيقي التأنيث ومجازي التأنيث، حيث قرّر في الموضع الأول جوازَ التأنيث في المجازي مطلقا، سواء اتصل بعامله، أم فصل بينهما فاصلٌ، ثم استشهد بتجريد الفعل المسند إلى **(الصيحة)** من التاء ودخولِ التاء عليه في القرآن الكريم، ولا يخفى أن **(الصيحة)** غير حيوان، أي: ليس بحقيقي التأنيث، فهو مثل **(النار، وموعظة)** تماما، ومن هنا فالاستشهاد بالآيتين في غير محله، وليستا مثل قول الشاعر: **(ولد الأخيطلَ أمُّ سوءٍ)**.

وأقوى ما يُستشهد به لهذا القولِ قراءةٌ شاذّةٌ في قوله تعالى: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٞ﴾ [7]، غيرَ أنه يحتمل أن يكون اسمُ كان ضميرَ الشأن، والتقدير: ولم يكن الشأنُ له صاحبةٌ، وأن يكون ضميرا مستترا يعود على الله، والتقدير: ولم يكن اللهُ له صاحبةٌ [8]، وإذا دخل في الدليلِ الاحتمالُ سقط به الاستِدلال، على أنّ ابن جني ذهب إلى سهولة حذف تاء التأنيث من **(كان)** وأخواتها الرافعةِ لحقيقي التأنيث، حيث إن أصل المعنى لا يسقط بسقوطها، بخلافِ سائر الأفعال [9]،

([1]) (الأنعام: ٢٧٥).

([2]) (يونس: ٥٧).

([3]) البيت في ديوان الشاعر وفي المصادر النحوية جاء بخلاف هذا العَجُزِ على ما سبق تخريجُه، وجاء برواية الحريري هذه في سر صناعة الإعراب (٢ / ٥٦٥)، وفي جمهرة اللغة لابن دريد (٣ / ١٣٠٨).

([4]) (هود: ٩٤).

([5]) (هود: ٦٧).

([6]) شرح ملحة الإعراب للحريري (ص: ١٥٥ – ١٥٦).

([7]) (الأنعام: ١٠١)، والقراءة بالياءِ **(يكن)** شاذة قرأ بها النخعي، ويحيى، وقتيبة. ينظر: المحتسب (١ / ٢٢٤ – ٢٢٥)، ومختصر ابن خالويه (ص: ٤٥)، وشواذ القراءات للكرماني (ص: ١٧٥)، ومعجم القراءات (٢ / ٥٠٨).

([8]) ينظر: المحتسب (١ / ٢٢٤ – ٢٢٥)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري (١ / ٣٥١)، والكشاف للزمخشري (١ / ٥٢١، والدر المصون (٥ / ٨٩ – ٩٠)، ودراسات لأسلوب القرآن (٨ / ٤٤٤).

([9]) المحتسب (١ / ٢٢٥).

ونقله عنه ابنُ عطية [١]، ورده أبو حيان بأنه لا يعرِفُ للنحويين تفرقةً بين **(كان)** وأخواتها وسائر الأفعال في مسألةِ التأنيث [٢]، وتبعه في ذلك السمينُ الحلبي [٣]. والذي يظهر لي رجحانُ ما قرره ابنا جني وعطية،؛ لأن **(كان)** وأخواتها ليست كسائر الأفعال في الدلالة على ما صدر من الفاعل غالبا، وعليه يضعف التمسُّكُ بالقراءةِ في جواز نحو: **(خرج اليومَ فاطمةُ)** مطلقا، وردُّ أبي حيان مجابٌ عنه بثبوت هذه التفرقة عند ابن جني، وكفى به نحوِيًّا.

وقد اعتمد أصحابُ هذا القولِ على ما نقله سيبويه عن العرب مِن قولِهم: **(حضر القاضيَ امرأةٌ)**، حتى فهم بعضُهم أنّ سيبويه يجيز ذلك مطلقا، وهذا نصُّ كلامِه: "وقال بعضُ العربِ: **(قال فلانةٌ)**، وكلما طال الكلامُ فهو أحسَنُ، نحو قولك: **(حضر القاضيَ امرأةٌ)**؛ لأنه إذا طال الكلامُ كان الحذفُ أجملَ، وكأنه يصير بدلا من شيء، كالمعاقبة، نحو قولك: **(زنادقة)**، و**(زناديق)**، فتُحذَف الياءُ لِمكان الهاء، وكما قالوا في **(مُغتلِم)**: مُغَيلِم، ومُغَيلِيم، وكأنّ الياءَ صارت بدلا مما حذفوا، وإنما حذفوا التاءَ؛ لأنهم صار عندهم إظهارُ المؤنّثِ يكفيهم عن ذكرِهم التاءَ كما كفاهم الجميعُ والاثنان حين أظهروهم – أي: حين كانا اسمين ظاهرين – عن الواو والألف" [٤].

والذي يظهر مِن هذا النصّ أنه ورد عن العرب حذفُ التاءِ مع المؤنث الحقيقي دون فاصل في **(قال فلانةٌ)**، ومع فاصل في: **(حضر القاضيَ امرأةٌ)**، وكلاهما شاذٌّ لا يجوز القياسُ عليه، والحذف مع فاصلٍ أحسن من الحذف بلا فاصلٍ، وإن اشترك الحذفانِ في الشذوذِ، ولا يظهر منه أن سيبويه يجيز القياسَ على الثاني دون الأولِ كما فهمه بعضُهم [٥]؛ يقول الشلوبين: "فإن أُسنِد الفعلُ إلى المفردِ أو المثنّى مِن ظاهرِ المؤنثِ الحقيقي، ولم يُفصَل بينهما، فالعلامةُ لازمةٌ في اللغة المشهورة، نحو: **(قامت هند)**، و**(قامت الهندات)**، وإسقاطُ العلامةِ قليلٌ جدا، حكى سيبويه: **(قال فلانةٌ)**، وذلك مع الفصلِ نحوُ قوله:

لقد ولد الأخيطلَ أمُّ سوءٍ

وقولهم: **(حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ)** أسهلُ منه بلا فصلٍ" [٦].

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز (٢ / ٣٢٩).

(٢) ينظر: البحر المحيط (١٢ / ١٦٩ – ١٧٠).

(٣) ينظر: الدر المصون (٥ / ٩٠).

(٤) الكتاب (٢ / ٣٨)، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٢ / ٣٦٦)، وشرح الكتاب للرماني (٢ / ٨٨ – ٨٩).

(٥) وممّن فعل ذلك المحقق الفاضل الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم عبد الله في تعليقاته على الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٥٢٨).

(٦) التوطئة (ص: ١٦٢)، وينظر: شرح الجمل لابن خروف (١ / ٢٨٣ – ٢٨٤).

وبما أنه لم يثبت عن العرب في منثور الكلام إلا: **(حضر القاضيَ امرأةٌ)**، ولا في الشعر إلا بيتان أو ثلاثةٌ بعضُها قابلٌ للتأويلِ، وليس في كلامِ سيبويه نص صريحٌ في تجويزِه فلا يتّجِه الاعتمادُ عليه، ومن هنا لا تكاد تجد مِنَ المتقدمين مَن يصرّح بجوازِ تركِ التأنيث قياسا لمطلقِ الفصلِ [1]، بالإضافةِ إلى أنّ أبا حاتم السجستاني ذكر أنّ **(حضر القاضي امرأةٌ)** كلامٌ جرى مجرى المثلِ [2]، ولا تُبنَى القاعدةُ على الأمثالِ [3]؛ لأنهم لم يضربوا مَثَلا، وجعلوه جديرا بالتداوُلِ والقبولِ إلا لِما فيه من الغرابةِ في بعضِ الوجوهِ؛ ومِن ثَمَّ حُوفِظَ عليه، وحُمِيَ مِنَ التغيير [4].

ويظهر لي أن كثيرا من النحاة المتأخرين خلَّطوا في هذه المسألة بين مجازيّ التأنيثِ وحقيقيّ التأنيثِ، فمجازيُّ التأنيثِ هو الذي ينقاس تركُ التاءِ من فعلِه مطلقا، وإذا وقع بينهما فاصلٌ فهو حسنٌ، وإلا فليس بالحسنِ، وهذا ما يظهر بكل وضوحٍ من كلام السجستاني: "إذا قدَّمْتَ فعلَ المؤنّثِ مِن غير حيوان، فالتأنيثُ هو الوجهُ، والتذكيرُ جائزٌ، نحو قوله: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ﴾[5]، وقوله: ﴿كَيْفَ كَانَ عُقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ [6]، ولو كان: **(وما كانت صلاتُهم)** لكانت جائزةً، وقال: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ [7]، فإذا فرَّقْتَ بين الفاعلِ المؤنّثِ وفعلِه المتقدّمِ له بشيءٍ حسُنَ التذكيرُ، ولم يُكْرَهْ، وفي القرآن: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [8]، وبعدها: ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [9]، وقال: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [10]، و﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [11]، ويُقرأ: ﴿وَلَا تُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ﴾، ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا﴾ [12]، ﴿لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ﴾، ﴿يَكُنْ﴾[13]،

---

(1) ينظر: التكملة للفارسي (ص: ٨٧)، واللمع لابن جني (ص: ٣٤).
(2) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٢ / ٢١١).
(3) ينظر: حاشية ابن هشام الصغرى على الألفية (ص: ١٠٩).
(4) الكشاف (١ / ١٩١)، وينظر: حاشية ابن هشام الصغرى على الألفية (ص: ١٠٩).
(5) (الأنفال: ٣٥).
(6) (النمل: ٥١).
(7) (القيامة: ٩).
(8) (هود: ٦٧).
(9) (هود: ٩٤).
(10) (الممتحنة: ٤).
(11) (الممتحنة: ٦).
(12) (البقرة: ٤٨)، وقد قرأ بالتاء ابن كثير وأبو عمرو، وقرأ الباقون بالياء. ينظر: السبعة (ص: ١٥٤)، والإقناع لابن الباذش (١ / ٥٩٧).
(13) (النساء: ٧٣)، وقد قرأ بالتاء ابن كثير وحفص عن عاصم، والباقون بالياء. ينظر: السبعة (ص: ٢٣٥)، والتيسير (ص: ٣٢٩)، والإقناع لابن الباذش (١ / ٦٣٠).

و﴿فَٱلۡيَوۡمَ لَا تُؤۡخَذُ مِنكُمۡ فِدۡيَةٞ﴾، ﴿يُؤۡخَذُ﴾[١]، وما أشبَهَ هذا، فأمّا فعلُ الحيوانِ مِن مثلِ **(قامتِ المرأةُ)**، و**(نفَرَتِ الناقةُ)**، و**(عُلِفَتِ الشاةُ)**، فلا يكاد أحدٌ يُذَكِّرُه، وقد قالوا في حرفٍ نادرٍ: **(حضر القاضيَ امرأةٌ)**، ولا يُقاس مثلُ هذا خاصّةً، ويقولون: هذا الذي بين الفعلِ والفاعل سدَّ مكانَ حرفِ التأنيثِ، وممّا حسَّن هذا الحرفَ الشاذَّ النادرَ أنّ القاضيَ متقدِّمٌ لا يُؤخَّر عن موضعه إرادةَ التعظيمِ له بالتقديم" [٢].

وكذلك نص ابن جني حيث يقول: "فإن كان التأنيثُ غير حقيقي كنتَ في إلحاقِ العلامةِ وتركِها مخيَّرا، تقول: **(حسُنتِ دارُك)**، و**(اضطرمت نارُك)**، وإن شئت **(حسُن، واضطرم)**، إلا أنّ إلحاقَها أحسنُ مِن حذفِها، فإن فصلْتَ بين الفعلِ والفاعلِ ازداد تركُ العلامةِ حسنًا، تقول: **(حسُنَ اليومَ دارُك)**، و**(اضطرم الليلةَ نارُك)**، وقد يجوز مع الفصل تذكيرُ الفعلِ مع التأنيث الحقيقي، قال الشاعر:

إنّ امرأ غرَّه مِنكُنّ واحدةٌ * بعدي وبعدَكِ في الدنيا لمغرورُ**

ولم يقلْ غرَّتْه" [٣]، ولا يخفى أن جواز ترك العلامة مع المؤنث الحقيقي المفصول عن فعله قليلٌ بدلالةِ **(قد)**، واكتفاؤه ببيتٍ من الشعر يُؤذِن بأنه مختص بالضرورة عنده، بالإضافة إلى أنّ **(واحدة)** في البيت يحتمل أن يكون على تقدير: **(خصلة واحدة)**، كما قدّره ابن خباز [٤]، فحُذِف الموصوفُ، وأقيمت الصفةُ مقامَه، فيكون من المجازي التأنيث، فيسقط به الاستدلالُ.

الأمرُ الثاني: أنّ المؤنَّثَ الحقيقيَّ المفصولَ عن الفعلِ المسنَدِ إذا كان منقولا عن المذكّرِ يجِبُ دخولُ تاءِ التأنيثِ على فعلِه كما هو واجبٌ في حالةِ الاتّصالِ [٥]، ومِن ذلك **(جعفرُ)** عَلَمًا على امرأةٍ فيما أنشَدَهُ المبرّدُ:

يا جعفرٌ يا جعفرٌ يا جعفرُ * إن أكُ رَبْعَةً فأنتِ أقصَرُ**
أو أكُ ذا شيبٍ، فأنتِ أكبَرُ * غرَّكِ سربالٌ عليك أحمَرُ**
ومِقْنَعٌ مِنَ الحريرِ أصفَرُ * وتحتَ ذاكِ سَوْأةٌ لو تُذكَرُ** [٦]

---

(١) (الحديد: ١٥)، وقد قرأ بالتاء ابن عامر في رواية هشام، والباقون بالياء. ينظر: السبعة (ص: ٦٢٦)، والتيسير (ص: ٥٢٨)، والإقناع لابن الباذش (٢ / ٧٨١).

(٢) المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني (ص: ٩٧ – ٩٨).

(٣) اللمع (ص: ٣٤)، وينظر: شرح الألفية لابن هانئ (٢ / ٣١٦).

(٤) توجيه اللمع (ص: ١٢٥ – ١٢٦).

(٥) ينظر: الانتصار (ص: ١٢٣ – ١٢٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥ / ٩٣)، وحاشية الآطه لي على امتحان الأذكياء (ص: ٥٨٩).

(٦) أبياتٌ مِن الرجز مرويةٌ عن أعرابيّ قالها في الرد على مُغَنِّيةٍ عيَّرتْه بأنه قصيرٌ، والشاهد فيها تسميةُ امرأة بجعفر على خلاف الغالب. ينظر: الكامل في اللغة والأدب (١ / ١٥٠)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٤١٧)، وتوجيه اللمع (ص: ١٢٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥ / ٩٣).

وعليه يقال: **(جاءت جعفرُ الطيّبةُ)**، و**(جاءتِ اليومَ جعفرُ الطيّبةُ)**، ولا يجوز تجريدُ الفعلِ مِن تاءِ التأنيثِ مطلقا، يقول في ذلك المبرّدُ: "ولو سَمَّيتَ امرأةً أو غيرَها مِن إناثِ الحيوانِ باسمِ مذكَّرٍ لخبَّرْتَ عنها كما تُخَبِّر عنها واسمُها مؤنَّثٌ، وذلك نحوُ امرأةٍ سمّيتَها **(جعفرا)**، فتقول: **(جاءتني جعفرُ)** كما تقول: **(جاءتني حمْدةُ)**، ولا يجوز أن تقول: **(جاءني)**؛ لأنّ التأنيثَ حقيقةٌ، كما لا يجوز أن تقول: **(جاءتْني طلحةُ)** وأنت تعني رجلا" [1].

ويقول الثمانيني: "فإن سمَّيتَ المؤنَّثَ الحقيقيَّ باسمِ مذكَّرٍ، نحو امرأةٍ سمّيتَها **(زيد)**، أو **(قاسم)** فإن التاءَ تلزمُ في آخِرِ الفعلِ الماضي، وفي أوّلِ المستقبلِ سواءٌ لاصَقَ الفعلَ الفاعلُ أو فُصِل بينهما، تقول مع المُلاصَقة: **(قامت زيدُ)**، و**(تذهب قاسمُ)**، وتقول مع الفصل: **(قامت اليومَ زيدُ)**، و**(تذهب الليلةَ قاسمُ)**، وإنما لَزِمَتْه التاءُ مع المُلاصَقةِ والفصلِ؛ لأنّ هذا الاسمَ لم يُوضَع للدلالةِ على المؤنّثِ، فلو سقطتِ التاءُ مِنَ الفعل لالتبَس المؤنثُ بالمذكر" [2].

وهذا الاستثناءُ لا يختصّ بمَن يُوجِبُ ذكرَ التاءِ في نحو: **(جاءتْ اليومَ فاطمةُ)**، وإنما قرَّره حتى الذين يقولون بجواز حذف التاءِ، ومن هنا قال الجامي: "ففي صورةِ الفصلِ أيضا لك الخِيارُ في إلحاقِ التاءِ بالفعل وتركه، فتقول: **(حضرتِ القاضيَ امرأةٌ)**، و**(حضر القاضيَ امرأةٌ)**، و**(طلعت اليومَ الشمسُ)**، و**(طلع اليوم الشمسُ)**، إلا إذا كان المؤنَّثُ الحقيقيُّ منقولا عما يغلِبُ في أسماء الذكور كـ **(زيد)** إذا سمّييتَ به امرأةً، فإنه مع الفصل يجب إثباتُها، نحو: **(جاءت اليومَ زيدٌ)**؛ لدفع هذا الالتباسِ" [3].

هذا وقد ذكر العصامُ أنّ وجوبَ ذكر التاءِ مقيَّدٌ بحالة الالتباسِ بين المذكر والمؤنث، وأمّا إذا وُجِدَت قرينةٌ تدل على أنّ المسمى مؤنَّثٌ فلا تجبُ في الظاهرِ، فيقال: **(حضرَ اليومَ زيدُ الكريمةُ)** [4]، وهو مردودٌ بأنّ إيجابَ التاءِ لا يعود إلى دفع الالتباسِ فقط، حيث يعود أيضا إلى القياسِ على اسمِ المذكّرِ المختومِ بتاء التأنيثِ، واسم المؤنث المنقولِ إلى المذكر، فكما لا يجوز أن يقال: **(جاءتْ طلحةُ)**، و**(قالتْ هندُ بنُ أبي هالة)** على مراعاةِ الأصلِ مطلقا كذلك لا يجوز أن يقال: **(جَاءَنِي زيدُ الكريمةُ)** [5].

---

(1) المقتضب (٣ / ٣٤٨).

(2) شرح اللمع للثمانيني (١ / ٣٥٨).

(3) الفوائد الضيائية على الكافية (ص: ٥٢٩ – ٥٣٠)، وينظر: حاشية الآطه لي على امتحان الأذكياء (ص: ٥٨٩).

(4) حاشية العصام على شرح الجامي (ص: ٢٢٥).

(5) المقتضب (٣ / ٣٤٨).

التعقيب:

ممّا سبق يظهر أنّ المشهورَ في الكتب النحوية المعتمد عليها في التعليم ليس على المستوى المطلوبِ مِنَ التحقيقِ، حيث إنّ نحو: **(حضر القاضي امرأةٌ)** مختلفٌ في جوازِه على ثلاثةِ أقوالٍ، وأضعفُها هو المشهورُ، كما أنّ نحو: **(جاء اليومَ جعفرُ الصالحةُ)** ممتنعٌ بلا خلافٍ أعلمه.

ويترجّح عندي في المسألة الأولى أنّ حذف التاءِ في نحو: **(سافرتِ اليومَ فاطمةُ)** موقوفٌ جوازُه على ضرورة الشعرِ وفاقا للمبرد [١]، والصيمري [٢]، وابن خباز [٣]، ولا يجوز **(جاء اليومَ هندٌ)** في الاختيارِ؛ لأمرين اثنين:

أحدهما: طردُ البابِ على وتيرةٍ واحدةٍ، فكما يجب مع عَلَمِ المؤنّثِ المنقولِ مِنَ المذكّر كـ **(جعفر)** عَلَمًا على الأنثى يجب مع غيره من أعلام المؤنث المفصولة عن الفعل المسند.

الآخر: ندرةُ ما ورد عن العربِ، حيث إنه لم يرد إلا في أُبَيَّاتٍ مِنَ الشعر، وجملة واحدةٍ من النثر محمولةٍ على الأمثالِ [٤]، ولا تُبنَى القاعدةُ على الأمثالِ [٥]، ومن هنا قال الزمخشري عن جواز حذف التاء مع الفصل: ليس بالواسعِ [٦]، وقال الإمام عبد القاهر عنه: "ولا أعلم له نظيرا في التنزيلِ" [٧].

ثانيا: المفصول عن عامله بـ (إلا)

إذا فُصِل بين الفعلِ وفاعلِه الحقيقيّ التأنيثِ بـ **(إلا)** فإنّ حكم دخول التاء على الفعلِ مختلفٌ فيه على ثلاثة أقوال:

أحدها: منع دخولِ تاء التأنيث مطلقا، سواء أكان في الشعر أم كان في النثر، وهو مذهب غير الأخفش مِنَ البصريين [٨].

---

(١) المقتضب (٣ / ٣٤٩)، وينظر: شرح التسهيل للمرادي (ص: ٤٠٤).

(٢) التبصرة والتذكرة (٢ / ٦٢٢ – ٦٢٣).

(٣) توجيه اللمع (ص: ١٢٥ – ١٢٦).

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٢ / ٢١١).

(٥) ينظر: حاشية ابن هشام الصغرى على الألفية (ص: ١٠٩).

(٦) المفصل في علم العربية (ص: ١٨٧)، وينظر: الإقليد شرح المفصل للجندي (٣ / ١١٢١).

(٧) ينظر: الإقليد شرح المفصل للجندي (٣ / ١١٢١).

(٨) تعليق الفرائد (٤ / ٢٣٠).

الثاني: جواز دخول التاء في الشعر دون النثر، وهو ما نُقِل عن الأخفش [1]، وعن البصريين[2].

الثالث: جوازُ دخولِ التاءِ في الشعر والنثر على خلافِ الأفصحِ، وهو ما عليه ابن مالك [3]، وجمهور المتأخرين [4].

وتجريدُ الفعلِ من تاء التأنيث هو الأفصح، على أنّ الفاعل على الحقيقة مذكَّرٌ محذوفٌ، وقولنا: **(ما جاء إلا هندٌ)** بتقدير: **(ما جاء أحدٌ إلا هندٌ)**، ومِن ثم فحذفُ التاءِ على مراعاة المعنى، وإثباتُها على مراعاة اللفظ [5]، في حين استدل كثيرٌ مِنَ النحاةِ لهذا القولِ بقراءة شاذة في قولِه تعالى: ﴿فَأَصۡبَحُواْ لَا تُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمۡۚ﴾ [6]، بإثباتِ التاءِ، ووجهُ الاستدلالِ أنّ **(مساكنهم)** مجازيُّ التأنيثِ، فثبوتُ التاء في الفعل المسند إليه يلزم منه جوازُ ثبوتِ التاء مع حقيقي التأنيث مِن باب أولى؛ لأنّ دخولَ التاء على الفعل المسند إلى حقيقي التأنيث أقوى وأوجَبُ، وجوازُ الشيء في الحسَنِ القويّ يؤذن بجوازِه في الأوجَبِ الأقوى، على أنّ أبا حيان نصَّ على امتِناع ذلك مطلقا، وجزم بأنّ القراءةَ شاذّةٌ ضعيفةٌ في العربية لا يُعوَّل عليها، فقال ما نصه: "...، وجميعُ ما ذكرنا ممّا تجوز فيه التاءُ، ولا تجب إذا فُصِل بين الفعلِ وبين ما أُسنِد إليه بـ **(إلا)** لا تجوز فيه التاءُ اللاحقةُ للماضي، ولا تاءُ المضارع، وما رُوِيَ مِن قراءة أبي رجاء

---

(1) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١١٤)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٤٠٤)، وأوضح المسالك (٢ / ١١٢ – ١١٦)، شرح شذور الذهب (ص: ٢٠٥ – ٢٠٦)، والتصريح (٢ / ٢٧٥ – ٢٧٩)، وهمع الهوامع له (٣ / ٢٩٣).

(2) ينظر: المقرب لابن عصفور (ص: ٣٨٠)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١١٤)، والتذييل والتكميل (٦ / ١٩٩)، والمقاصد الشافية (٢ / ٥٧٥ – ٥٧٦)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٤٠٤)، والمساعد (١ / ٣٩٠ – ٣٩١)، وهمع الهوامع (٣ / ٢٩٣).

(3) شرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١١٤)، وشرح الكافية الشافية (٢ / ٥٩٧).

(4) ينظر: التذييل والتكميل (٥ / ١٩٩)، والمقاصد الشافية (٢ / ٥٧٥ – ٥٧٦)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٤٠٤)، وأوضح المسالك (٢ / ١١٢ – ١١٦)، وشرح شذور الذهب (ص: ٢٠٥ – ٢٠٦)، والمساعد (١ / ٣٩٠ – ٣٩١)، وتعليق الفرائد (٤ / ٢٣٠)، والتصريح (٢ / ٢٧٥ – ٢٧٩).

(5) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية (ص: ١٦٢)، والمقاصد الشافية (٢ / ٥٧٥)، وشرح الألفية لابن هانئ (٢ / ٣١٧)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٤٠٤)، وشرح شذور الذهب (ص: ٢٠٥ – ٢٠٦)، ومنهج السالك للأشموني (٢ / ١٠٥).

(6) (الأحقاف: ٢٥)، وهي قراءة شاذة قرأ بها الحسن، ومالك بن دينار، وأبو الرجاء، والجحدري. ينظر: المحتسب لابن جني (٢ / ٢٠٧)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (٢ / ٤٧٨)، وشواذ القراءات للكرماني (ص: ٤٣٦)، وإتحاف فضلاء البشر (٢ / ٤٧٢).

ومالك بن دينار: ﴿فَأَصۡبَحُواْ لَا تُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمۡۚ﴾ بالتاءِ وضمها، ورفعِ **(مساكنُهم)** قراءةٌ شاذةٌ ضعيفةٌ في العربية" [١].

والأحسن – عندي – أن يُستدَلَّ له بقوله تعالى: ﴿إِن كَانَتۡ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ﴾ [٢] برفعِ **(صيحةٌ)** على أنها فاعل **(كان)** التامّةِ؛ لأنها قراءةٌ متواترةٌ قرأ بها أبو جعفر من العشرة [٣]، والأعرجُ، وشيبةُ، ومعاذ بن الحارثِ من غيرِهم [٤]، ووصفها الزجاجُ بأنها قراءةٌ جيدةٌ، فقال: "ومعنى: ﴿إِن كَانَتۡ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ﴾: ما كانت إلا صيحةً واحدةً، إلا أن صِيحَ بهم صيحةً واحدةً، فماتوا مُعذَّبِين بها، ويُقرَأ: ﴿إِلَّا صَيۡحَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾ قرأ بها أبو جعفر المدني وحده، وهي جيدةٌ في العربية، فمن نصب فالمعنى ما وقعت عليهم عقوبةٌ إلا صيحةً واحدةً" [٥].

ولا يخفى أنّ الاستدلالَ بقراءةٍ لها وجهٌ مِنَ التواتر أولى من الاستدلال بقراءة شاذة مِن جميع الوجوه، فليتأمَّل.

والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) التذييل والتكميل (٦ / ٢٠٢)، وينظر: المحتسب (٢ / ٢٠٧)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١١٤)، وتمهيد القواعد (٤ / ١٥٩٢).

(٢) (يس: ٢٩، ٥٣).

(٣) ينظر: المبسوط في القراءات العشر (ص: ٣٧٠)، والغاية في القراءات العشر (ص: ٣٧٤)، وإتحاف فضلاء البشر (٢ / ٣٩٩ – ٤٠٠)، والبدور الزاهرة (ص: ٣٣٠، ٣٣١).

(٤) ينظر: المحتسب لابن جني (٢ / ٢٠٦)، ومختصر ابن خالويه (ص: ١٢٥)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (٢ / ٣٦٠)، وشواذ القراءات للكرماني (ص: ٣٩٩).

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤ / ٢٨٤).

المبحث الثالث

ما جُمِعَ بألف وتاء لمؤّنثٍ حقيقيٍّ

العرض

قد تَقَرَّرَ فيما سبق أنّ الفاعلَ المؤنث الحقيقي غير المفصولِ عن فعلِه يجب دخولُ تاءِ التأنيثِ على فعله على التفصيلات الواردة في المبحث الأول، وكذلك المفصولُ منه بغير **(إلا)** في غيرِ الضرورةِ على التحقيق، وهنا يأتي البحثُ عن حكمِ دخول التاء في المُسنَدِ إلى جمعِ المؤنث السالم الحقيقيّ التأنيث، نحو: **(الهندات، والزينبات، والفاطمات)** أهو واجبٌ أم جائزٌ؟

يقول الشيخ محيي الدين – رحمه الله – في باب الإعرابِ: "وأمّا جمعُ المؤنَّثِ السالمُ، فهو ما دلَّ على أكثَرَ مِنِ اثنتَين بزيادةِ ألفٍ وتاءٍ في آخِرِه، نحو: **(زينبات، وفاطمات، وحمّامات)**، تقول: **(جاء الزينبات، وسافر الفاطماتُ)** فـ **(الزينبات، والفاطمات)** مرفوعان، وعلامةُ رفعِهما الضمةُ الظاهرةُ" [1]، وقال في باب أقسام المعرب: "جمع المؤنث السالم، ومثاله: **(المؤمنات)**، و**(الصلوات)** مِن قولك: **(خشَع المؤمناتُ في الصلوات)**" [2]، وفي باب الفاعل: "ومثال الفاعلِ المجموعِ جمعَ تصحيحِ المؤنّثِ مع الماضي: **(حضرت الهندات، وسافرت الزينباتُ)**، ومع المضارعِ: **(تَحْضُرُ الهِندَاتُ، و(تُسَافِرُ الزينباتُ)**" [3].

وقد أثارتِ هذه العباراتُ تساؤلاتِ الطُّلّابِ ونحن نقرأ لهم كتابَ: **(التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية)** في المجالس المختلفة، حيث جاء فيهما الفعلُ الماضي المُسنَدُ إلى الحقيقي التأنيثِ المجموع بالألف والتاء بلا فاصل بينهما مجرَّدًا مِن تاء التأنيثِ، ولا يظهر لِأكثرِ الناسِ الفرقُ بين المفردِ في نحو: **(هند، وزينب، وفاطمة)**، وجمعِه بالألف والتاء **(الهندات، والزينبات، والفاطمات)** في كونِ التأنيثِ حقيقيًّا، فكيف صحَّ له أن يُجرّد الفعلَ مِن علامةِ التأنيث؟

والحاصلُ أنّ بينَ العلماءِ خلافًا في حكم دخول تاء التأنيثِ في نحو: **(جاءت الهندات)** بين الوجوب والجواز على قولين اثنين:

أحدهما: أنّ حكمَ ما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ في تأنيثِ المسنَدِ إليه كمُفْرَدِه مطلقًا، فيجِبُ **(جاءتِ الهنداتُ)** – بالتاء – كما يجِبُ **(جاءتْ هندٌ)**، ويجوز: **(أثمر الشجراتُ)**، و**(أثمرتِ الشجراتُ)** كما يجوز: **(أثمرَ الشجرةُ)**، و**(أثمرتِ الشجرةُ)** [4]،

---

(1) التحفة السنية (ص: ٨٩).

(2) المرجع السابق (ص: ١٥٨).

(3) المرجع نفسه (ص: ٢٣٢).

(4) ينظر: المقتضب (٣ / ٣٤٩)، وشرح المفصل (٥ / ١٠٤)، وشرح الكافية الشافية (٢ / ٥٩٨)، والمقاصد الشافية (٢ / ٥٨٣ – ٥٨٨)، وتمهيد القواعد (٣ / ١٥٨٩ – ١٥٩١)، وشفاء العليل (١ / ٤٢١).

وهو ما نُسِب إلى سيبويه [١]، وإلى المُحَقِّقِين [٢]، وإلى أهل البصرة [٣]، وجمهورِ البصريّينَ [٤].

يقول ابنُ مالك في ذلك: "...، ونبَّهْتُ بقولي: **(غير مكسَّرٍ)** على أنّ حكمَ التاءِ في جمعِ تصحيحِ المؤنَّثِ كحكمِها في مفرَدِه، ومُثَنَّاه، فلا يقال: **(قام الهندات)** إلا على لغةِ من قال: **(قال فلانةٌ)**؛ لأنّ لفظَ الواحدِ وجمعِ التصحيحِ على الحالِ التي كان عليها في الإفراد والتثنية، فيتنزَّلُ قولُك: **(قامتِ الهنداتُ)** منزلةَ قولِك: **(قامت هندٌ وهندٌ)**، هذا هو الصحيحُ" [٥]. ويقول: ابنُ هشام: "...، إلا جمعَيِ التصحيح فكمُفْرَدَيهِما، نحو: **(قام الزيدون)**، و**(قامتِ الهنداتُ)**...، ويُستثنى مِن ذلك – أي: من الجمع – جمعا التصحيحِ، فإنه يُحْكَمُ لهما بحكمِ مفرَدَيهما، فتقول: **(جاءت الهنداتُ)** بالتاء لا غيرُ، كما تفعل في **(جاءتْ هندٌ)**، و**(قام الزيدون)** بترك التاء لا غيرُ، كما تفعل في **(قام زيد)**" [٦].

وعلى هذا القولِ فأمثلةُ الشيخ محيي الدين بمعزلٍ عن الصوابِ، فهو سهوٌ منه، أو سقطٌ من المطابع، واللهُ أعلم بحقيقةِ الأمرِ.

الآخر: أنّ المسنَدَ إلى ما جُمِع بألفٍ وتاءٍ يجوز فيه التأنيثُ وعدمُه مطلقًا كما يجوز ذلك في جمعِ التكسير، فيقال: **(جاء الهنداتُ، وجاءتِ الهنداتُ)**، كما يقال: **(جاء الهنود، وجاءتِ الهنودُ)** [٧]، وهو ما نُسِبَ إلى الكوفيين [٨]،

---

(١) ينظر: التصريح (٢ / ٢٨٢).

(٢) ينظر: التوطئة لأبي علي الشلوبين (ص: ١٦٢)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٥٥٢ – ٥٥٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١١٢ – ١١٣).

(٣) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع (ص: ٢٦٧)، والتذييل والتكميل (٦ / ١٩٨)، وتعليق الفرائد (٤ / ٢٣٢).

(٤) ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك (١ / ٢٧٢)، وشرح الألفية لابن طولون (١ / ٣٢١)، والتصريح (٢ / ٢٨٢)، والدرر السنية للشيخ زكريا الأنصاري (ص: ٤٣٥ – ٤٣٦).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١١٢ – ١١٣)، وينظر: التذييل التكميل (٦ / ١٩٩، ٢٠٠)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٤٠٥)، والمساعد (١ / ٣٩١ – ٣٩٢)، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ خالد الأزهري (ص: ٤٣٦).

(٦) شرح قطر الندى (ص: ١٨٢، ١٨٥).

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ٦٢٦ – ٦٢٨)، والفوائد الضيائية على الكافية (ص: ٥٣٠)، وامتحان الأذكياء (ص: ٥٨٩).

(٨) ينظر: البسيط (١ / ٢٦٧)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٥٥٢ – ٥٥٣)، والتذييل والتكميل (٦ / ١٩٨ – ٢٠١)، وشرح المرادي على الألفية (١ / ٢٦٨)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٤٠٥)، وشرح المكودي على الألفية (١ / ٢٧٢)، وتعليق الفرائد (٤ / ٢٣٢ – ٢٣٣)، وشرح الألفية لابن طولون (١ / ٣٢٠)، والتصريح (٢ / ٢٨٢)، ومنهج السالك للأشموني (٢ / ١٠٩ – ١١٠).

وبعض البصريين [١]، منهم الفارسيُّ [٢]، وابنُ جني [٣]، والحريريُّ [٤]، والزمخشريُّ [٥].

وقد اختاره مِنَ المتأخرين ابنُ خروف في الظاهرِ [٦]، وابنُ الحاجبِ [٧]، وابنُ الخباز [٨]، وابنُ مالك في أحد قولَيه [٩]، والرضيُّ [١٠]، والنيلي [١١]، ونُسِبَ إلى الجُزُوليّ [١٢]، ورُدَّ بأنّ كلامَه مبنيٌّ على حكاية لغة شاذة رديئة من نحو: **(قال فلانةٌ)** [١٣].

يقول عزُّ الدين الزنجانيُّ: "...، وإنْ كان لمؤنَّثٍ بالألفِ والتاءِ، فإن كان جمعَ علَمٍ مذكّرٍ، فتقول: **(قام الطلحاتُ، وقامت الطلحاتُ)**، و**(الطلحاتُ قامتْ، وقاموا)**، ولا يجوز: **(الطلحاتُ قُمْنَ)**؛ لأنّ العبرةَ بالمعنى، وإن كان لمذكَّرٍ غير حقيقي كـ **(الحمّامات)**، أو لمؤنَّثٍ حقيقي كـ **(المُسْلِمات)**، أو لمؤنَّثٍ غيرِ حقيقي كـ **(الجفنات)**، فيجوز في ظاهرِه إلحاقُ العلامةِ وتركُها، تقول: **(حسُنَتِ الحمّاماتُ، والمُسْلِماتُ، والجفناتُ)**، و**(حَسُنَ)** هذا هو المنقولُ، وكان القياسُ أن لا يجوز **(حَسُنَ المُسْلِمَاتُ)** لِبقاءِ لفظِ واحدِ المؤنثِ الحقيقي فيه، ويجوز في مضمره إلحاقُ

---

(١) الدرر السنية للشيخ زكريا الأنصاري (ص: ٤٣٥ – ٤٣٦).

(٢) التكملة (ص: ٨٩ – ٩٠)، وينظر: التذييل والتكميل (٦ / ١٩٨)، وشرح المرادي على الألفية (١ / ٢٦٨)، وشرح التسهيل للمرادي (ص: ٤٠٥)، والمقاصد الشافية (٢ / ٥٨٣ – ٥٨٨)، وتعليق الفرائد (٤ / ٢٣٢ – ٢٣٣)، وشرح الألفية لابن طولون (١ / ٣٢٠)، والتصريح (٢ / ٢٨٢)، والبهجة المرضية (ص: ٤٦٢).

(٣) ينظر: البديع في العربية لابن الأثير (ص: ١٠٦ – ١٠٧).

(٤) شرح ملحة الإعراب للحريري (ص: ١٦١)، تح: أحمد قاسم.

(٥) المفصل في علم العربية (ص: ١٩٠ – ١٩١)، وينظر: التخمير (٢ / ٣٩٤ – ٣٩٥)، والمصباح في علم النحو للمطرزي (ص: ١٣٠ – ١٣١)، والمقتبس في توضيح ما التبس (٣ / ١٠٩٥ – ١٠٩٧)، وينظر: الإقليد شرح المفصل للجندي (٣ / ١١٤٠).

(٦) شرح الجمل لابن خروف (١ / ٢٨٣ – ٢٨٤)

(٧) شرح ابن الحاجب على كافيته (٣ / ٨٠٣)، وينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ٦٢٦ – ٦٢٨)، والفوائد الضيائية على الكافية (ص: ٥٣٠).

(٨) توجيه اللمع (ص: ١٢٦ – ١٢٧).

(٩) شرح الكافية الشافية (٢ / ٥٩٨)، وينظر: شرح ابن الناظم على الألفية (١ / ١٦٣)، وشرح المرادي على الألفية (١ / ٢٦٧ – ٢٦٨)، وشرح ابن عقيل على الألفية (٢ / ٩٤ – ٩٥)، والمقاصد الشافية (٢ / ٥٨٣ – ٥٨٨)، وشرح المكودي على الألفية (١ / ٢٧٢)، وشرح الألفية لابن طولون (١ / ٣٢٠)، والتصريح (٢ / ٢٨٢)، والبهجة المرضية (ص: ٤٦٢).

(١٠) ينظر: شرح الكافية للرضي (٢ / ٦٢٦ – ٦٢٧).

(١١) ينظر: الصفوة الصفية (١ / ٣٩٨).

(١٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١١٢ – ١١٣)، وشرح الكافية الشافية (٢ / ٥٩٨)، والمقاصد الشافية (٢ / ٥٨٣ – ٥٨٨)، وتمهيد القواعد (٣ / ١٥٩٠ – ١٥٩١).

(١٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١١٣).

التاءِ، وإلحاقُ النون، تقول: **(الحمّاماتُ حسُنتْ، وحسُنَّ)**، و**(المُسْلِماتُ ذهبتْ، وذهبْنَ)**، و**(الجَفناتُ امتلأتْ، وامتلأْنَ)**، فالنونُ لأنه جمعُ مؤنث، والتاءُ نظرًا إلى أنه يقال: **(هي الجفناتُ)**، فيُعبَّر عنه بـ **(هي)**، و**(هي)** للواحدة" [١].

ووجهُ هذا القولِ أنّ جمعَ المؤنث السالمَ بجميعِ صُوَرِه لا يصدُقُ عليه تعريفُ المؤنثِ الحقيقي، حيث إنه لا يَلِدُ بالنظرِ إلى مفهومِه المتعدِّدِ، وليس له فرجٌ بالنظرِ إلى ذلك، وإنما يصدق التعريفُ على المفردِ، نحو: **(هند، وزينب)** [٢]، وأمّا **(الهندات، والزينبات)**، فهو مجازيُّ التأنيث فيجوز فيه الوجهان على سواء، بالإضافةِ إلى أنه يجوز أن يقدَّر بـ **(جمع)**، وأن يقدَّر بـ **(جماعة)**، ويستدل له ببعض السماع، كقول الشاعر:

أتَى الفتياتُ نحوِي باغِياتٍ * وِصالا، والمشيبُ له حلولُ**

وأقبَحُ حادثٍ وصلٌ بشيبٍ ***ولو أضحى، وأكثرُه قليلُ [٣]

وقولِه:

عَشِيَّةَ قام النائحاتُ، وشُقِّقَتْ * جيوبٌ بأيدي مأتمٍ وخدودُ** [٤]

كما استدل أيضا بقول الشاعر:

حَلَفْتُ بِهَدْيٍ مُشْعَرٍ بَكَرَاتُه * تَخُبُّ بصحراءِ الغَبِيطِ دَرَادِقُهْ** [٥]

والشاهد في قوله: **(مُشْعَرٍ بكراتُه)**، و**(بَكْراتُه)**هي النوقُ، ولم يقل: **(مُشْعَرةٍ بَكْراتُه)**، فدل على جوازِ التذكير، ويَرِد عليه أنّ مؤنَّثَ غيرِ الآدميين يُعَدُّ مِن مجازي التأنيثِ عند بعضِهم [٦]، ويجوز عليه تجريدُه من العلامةِ، فيقال: **(سار الناقةُ)**، و**(سار البكراتُ)**، وبهذا يسقط الاستشهادُ بالبيت، وبقول الشاعر:

---

(١) الكافي في شرح الهادي (١ / ٤٢٢).

(٢) ينظر: المتبع في شرح اللمع (١ / ٢٤٩)، وشرح شذور الذهب (ص: ٢٠٥).

(٣) بيتان من الوافر استشهد بهما ابن هانئ على حذف تاء التأنيث من الفعلِ المسند إلى جمع المؤنث السالم لحقيقي التأنيث المتصل بفعله. ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن هانئ (ص: ٣٢٠).

(٤) بيت من الطويل لأبي عطاء السندي، ينظر: أدب الكاتب (ص: ٢٤)، وأمالي القالي (١ / ٢٧٢)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٥٥٢)، وخزانة الأدب (٩ / ٥٤٠).

(٥) بيتٌ من الطويل لعارق الطائي، و**(الهَدْيُ)** ما يُهدَى من الذبائح إلى الحرم، و**(المشعَر)** بمعنى المطعونِ، من الإشعار بمعنى الطعن في السنام، و**(بَكْراتُه)** جمع بكرة، وهي الناقة الشابة، و**(تَخُبُّ)** بمعنى: تسرع، و**(الغبيط)** موضع في طريق مكة من البصرة، و**(دَرَادِقُه)** جمع **(دَرْدَق)**، وهي الصغيرة من الإبل. ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٤ / ١٢٢٥)، وشرح الكافية للرضي (٢ / ٦٢٧)، وخزانة الأدب (٧ / ٤٣٧ – ٤٤٠).

(٦) ينظر: المصباح ص: ٩٤، والمقتبس في توضيح ما التبس (٣ / ١٠٦٢).

فبكَى بناتي شجوَهنَّ، وقُلْنَ لي * والطامعون إليَّ ثم تَصَدَّعُوا** [1]

حيث جُرِّد الفعلُ المسندُ إلى **(بناتي)** من تاء التأنيثِ، إلا أنه مردودٌ بأنه جمعُ تكسيرٍ في حقيقته، وإن أُلحِقَ بجمع المؤنث السالم في الإعرابِ، ومِن ثَمَّ فبينَ الدليلِ والمستدلِّ له فارق بيّنٌ [2].

والذي يتجه أن ترك التاء في هذه الأبيات من الضرورةِ، فإذا ثبت عن العرب إسقاطُ التاء مع المؤنث الحقيقي المفرد في الضرورة، فثبوتُه فيما جُمِع بالألف والتاء مِن باب أولى، بالإضافة إلى أنه لم يكثر حتى في الضرورةِ كثرةً يجوز عليها القياسُ [3]، ولعل الأقربَ أن يُستدَلَّ له بأنّ جمعَ المؤنث السالمَ الحقيقيَّ التأنيث قد ثبت تجريدُ فعلِه المفصولِ عنه مِن تاءِ التأنيثِ، كقولِه تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٖ فَٱمۡتَحِنُوهُنَّۖ﴾ [4]، وقوله: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ﴾ [5]، وبما أنّ ما جُمِع بالألف والتاء كمفردِه في حكمِ التأنيثِ، والمفردُ الحقيقيُّ التأنيثِ لا يُبيح الفصلُ أن يُجرَّد فعلُه مِن تاءِ التأنيثِ قياسا إلا في ضرورة الشعر على مذهب المحققين كما سبق تقريرُه، فإن ثبوتَ تجريدِ عاملِ الجمعِ مِن تاءِ التأنيث بسبب الفصلِ في أفصح كلامٍ قد يُستأنَسُ به في القولِ بجوازِ الوجهين فيه، سواء أوقع بينه وبين فعلِه فاصلٌ أم لا.

التعقيب

بما سبق يتجلى الخلافُ العريقُ في المسألةِ، ولكل قولٍ مِن القولَين وجهتُه النحويّةُ، غير أنّ الراجحَ عندي القولُ بوجوبِ دخولِ التاء في الفعل المسنَدِ إلى ما جُمِع بالألف والتاء لحقيقي التأنيث، نحو: **(جاءت الهنداتُ)**؛ لثلاثة أمور:

الأول: أنّ العلَّةَ التي اقتضت دخولَ التاء في المسند إلى المفرد الحقيقي التأنيث – وهي دفع الاختلاط بين المذكر والمؤنث – متحققةٌ في الجمعِ، والاطِّرادُ في العلة مرغوبٌ فيه لا ينبغي العدولُ عنه مع إمكانه.

---

(1) البيت من الكامل مختلف في قائله، حيث نُسِب إلى أبي ذؤيب، وإلى عبدة بن الطيب، و**(شجوهن)** بمعنى: همهن، والشاهد تجريد الفعل المسند إلى **(بنات)** من تاء التأنيث. ينظر: المفضليات (ص: ١٤٨)، ونوادر أبي زيد (ص: ١٩٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١١٣)، والمقاصد النحوية (٢ / ٩٣٥ – ٩٣٦).

(2) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١١٣).

(3) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢ / ٥٥٢ – ٥٥٣).

(4) (الممتنحة: ١٠).

(5) (الممتنحة: ١٢).

الثاني: عدم جواز ترك التاء في المثنى المؤنث حتى عند القائلين بجوازه في جمع المؤنث السالم الحقيقي التأنيث كما سبق، فكما يجب أن يقال: **(قامت هندٌ)** يجب أن يقال: **(قامتِ الهندانِ)**[١]، فيُقاس عليه وجوبُ **(قامت الهنداتُ)**.

الثالث: أنّ دخول تاء التأنيث هو الكثرة الكاثرة من كلامِ العربِ، ولم يثبت على خلافه إلا ما لا يصح القياسُ عليه على ما يظهر لي.

هذا إذا اتصل جمعُ المؤنث السالم الحقيقيُّ التأنيثِ بفعلِه، وأمّا إذا وقع بينهما فاصلٌ فإنه يجوز فيه الوجهان ذكرُ التاءِ وحذفُها على سواء، ولا أجِدُ في ذلك خلافا بين النحويين؛ لثبوتِ الوجهين في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾ [٢]، وقوله: ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٖ فَٱمۡتَحِنُوهُنَّۖ﴾ [٣].

والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) ينظر: المذكر والمؤنث للسجستاني (ص: ٩٨)، والبسيط لابن أبي الربيع (١ / ٢٦٧)، والتوطئة لأبي علي الشلوبين (ص: ١٦٢)، وشرح الجمل لابن خروف (١ / ٢٧٣)، وشرح ابن الحاجب على كافيته (٣ / ٨٠٣)، وتوجيه اللمع (ص: ١٢٥)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢ / ١١١ – ١١٢)، والتذييل والتكميل (٦/ ١٩٦)، وتمهيد القواعد (٣ / ١٥٨٨، ١٥٩١).

(٢) (النساء: ٢٣).

(٣) (الممتنحة: ١٠).

الخاتمة

هنا ينتهي هذا البحثُ متوصَّلًا مِن خلاله إلى عدة نتائج علمية، مِن أهمِّها ما يلي:

الأول: تحرير الصور التي يأتي عليها المسندُ في التراكيب العربية.

الثاني: أنّ المسند لا يلزم أن يكون عمدةً في الجملةِ فقد يكون فضلةً، كما في نحو: **(جاءت فاطمةُ مُشرِقا وجهُها)**، و**(جاء الطالبُ صافيةً نفسُه)**.

الثالث: أنّ قاعدة وجوب تأنيث الفعل المتصل بفاعلِه الحقيقي التأنيثِ استُثنِيَتْ منها عدةُ صور في المصادر النحوية بلا خلاف في الظاهر، وحاصلُها أنّ الفاعل المفرَد المؤنثَ الحقيقيَّ المتصل بعامله يجب تأنيثُ غيرِ **(نعم وبئس)** مِن عوامِلِه بالإجماعِ إذا كان مِنَ الآدمِيّين، ومجرَّدًا مِن علامةِ التأنيثِ، ولم يُجرَّ بـ **(مِن)** الزائدة، ولم يُعطَفْ عليه المذكّرُ، ولم يكن في ضرورةِ الشعر، فإن اختلَّ شرطٌ مِنَ الشروطِ المذكورة صار تأنيثُ فعلِه على الجوازِ لا على الوجوبِ بالإجماع أو على الخلافِ.

الرابع: أنّ حكم تأنيثِ الفعل المفصول عن فاعله الحقيقي التأنيث بغير **(إلا)** مختلفٌ فيه خلافا قويا، والقول المشهور في الكتب التعليمية، على خلاف ما عليه الجمهورُ.

الخامس: أن حكم تأنيث الفعل المسند إلى ما جُمِع بألف وتاء لحقيقيّ التأنيث بلا فاصل بينهما مختلفٌ فيه خلافا قويا بين نحاة البصرة والكوفة.

وبهذه النتائج يظهر أنّ إعادة النظر في القواعد النحوية المقررة في الكتب التعليمية من خلال البحث والرجوع إلى المصادر النحوية التي يكشف التحقيقُ عن مغاميرها كل يومٍ تؤدّي إلى إثراء الدراسات النحوية، والإضافات المثمرة فيها.

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

د/ أحمد التجاني ثاني سعد الأزهري

أهم المصادر والمراجع

١- إتحاف فضلاء البشر للشيخ أحمد بن محمد البنا، تح: الدكتور شعبان محمد إسماعيل، نش: عالم الكتب – بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

٢- أسرار العربية للأنباري، تح: بركات يوسف هبود، نش: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

٣- الأصول في النحو لابن السراج، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.

٤- أدب الكاتب لابن قتيبة، تح: محمد الدالي، نش: مؤسسة الرسالة.

٥- إعراب القراءات الشواذ للعكبري، تح: محمد محمد السيد عزوز، نش: عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م.

٦- أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تح: د. فخر صالح سليمان قداره، نش: دار الجيل – بيروت، ودار عمار – عمان.

٧- أمالي ابن الشجري تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، نش: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى: ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.

٨- أمالي لأبي علي القالي البغدادي، نش: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

٩- أوضح المسالك لابن هشام، تح الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ط: دار الطلائع للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة.

١٠- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، تح: محمد بن حُمُود الدعجاني، نش: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧م.

١١- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تح: الدكتور موسى بناي العليلي، ط: مكتبة العاني – بغداد، وطبعة أخرى بتحقيق: الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم عبد الله، نش: دار سعد الدين، الطبعة الأولى: ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥م.

١٢- الإيضاح العضدي للفارسي، تح: الدكتور حسن شاذلي فرهور، نش: جامعة الرياض، الطبعة الأولى:١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩م.

١٣- ألفية ابن مالك، ضبطها وعلَّق عليها الدكتور عبد اللطيف بن محمد الخطيب، توزيع دار العروبة للنشر والتوزيع – الكويت – الطبعة الأولى: ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦م.

١٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تح: د. رجب عثمان محمد، نش: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

١٥- امتحان الأذكياء شرح اللب للبيضاوي للبركلي الحنفي، ومعه حاشية الآطه لي، تح: يسار ساير الحبيب، نش: دار تحقيق الكتاب – لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٢١ م.

١٦- الإقليد شرح المفصل للجندي تح: الدكتور محمود أحمد علي أبوكته الدراويش، نش: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى: ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢م.

١٧- الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر ابن الباذِش، تح: الدكتور عبد المجيد قطامش، الطبعة الأولى: ١٤٠٣ هـ.

١٨- البحر المحيط للإمام أبي حيان الأندلسي، تح: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، نش: مركز هجر، الطبعة الأولى: ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥م.

١٩- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تح: الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، نش: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م.

٢٠- البديع في العربية لمجد الدين ابن الأثير، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، نش: جامعة أم القرى – الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ

٢١- البهجة المرضية على ألفية ابن مالك لجلال الدين السيوطي، تح: الشيخ محمد الصالحي الأنديمشكري، نش: مكتبة المدرس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٢٢- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تح: سعد كريم الفقي، ط: دار اليقين للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .

٢٣- التبصرة والتذكرة للصيمري تح: الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، نش: جامعة أم القرى، الطبعة الأولى: ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م.

٢٤- التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية للشيخ محيي الدين عبد الحميد، نش: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – دولة قطر.

٢٥- التخمير لصدر الأفاضل الخوارزمي تح: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العُثَيمِن، نش: دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٠م.

٢٦- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان تح: الدكتور حسن هنداوي ط: دار القلم – دمشق – ط١: ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م .

٢٧- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري تح: ، وطبعة أخرى تح: محمد باسل عيون السود، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م.

٢٨- التعريفات للجرجاني، تح: محمد صديق المنشاوي، نش: دار الفضيلة بالقاهرة.

٢٩- التعليقة لأبي علي الفارسي تح: الدكتور عوض بن حمد القوزي، نش: مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى: ١٤١٢ هـ – ١٩٩١م.

٣٠-التكملة للفارسي تح: حسن شاذلي فرهود، نش: جامعة الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.
٣١- التوطئة لأبي علي الشلوبيني، تح: الدكتور يوسف أحمد المطوع - جامعة الكويت - الطبعة الثانية.
٣٢- التيسير في القراءات السبع للداني نش: دار الأندلس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.
٣٣- الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد ط: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ودار الأمل - أردن، نش: ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
٣٤- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تح: د فخر الدين قباوة، د محمد نديم فاضل، نش: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
٣٥- السبعة لابن مجاهد تح: الدكتور شوقي ضيف، نش: دار المعارف بمصر.
٣٦- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشيقيطي، نش: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
٣٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تح: د أحمد محمد الخراط، نش: دار القلم - دمشق.
٣٨- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين النيلي، تح: الأستاذ الدكتور محسن بن سالم العميري، نش: مركز إحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى،١٤١٩ هـ.
٣٩- الاقتراح في علم أصول النحو تح: الأستاذ الدكتور حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، نش: مكتبة الآداب، الطبعة السادسة: ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م.
٤٠- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد تح: الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، ط: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ١٩٩٦م.
٤١- الغاية في القراءات العشر للأصبهاني، تح: محمد غياث الجنباز، نش: دار الشواف للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م.
٤٢- الكتاب لسيبويه، تح: الأستاذ عبد السلام محمد هارون، نش: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨م، ونسخة أخرى مع شرح الشواهد للأعلم الشنتمري، تد: محمد فوزي حمزة، نش: مكتبة الآداب بالقاهرة، ٢٠١٤ م.
٤٣- الفوائد الضيائية على الكافية للعلامة عبد الرحمن الجامي، نش: دار السراج، الطبعة الأولى: ١٤٤٢ هـ ٢٠٢٠ م.
٤٤- الكافي في شرح الهادي لعز الدين الزنجاني، تح: الأستاذ الدكتور محمود بن يوسف فجال، والدكتور أنس بن محمود فجال، نش: دار النور المبين الطبعة الأولى.

٤٥- الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تح : د عبد الحميد هنداوي، نشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – المملكة العربية السعودية .

٤٦- الكناش في فني النحو والصرف لصاحب حماة تح: د رياض بن حسن الخوام، نش: المكتبة العصرية – بيروت، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٤٧-اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تح: د عبد الإله نبهان، وغازي مختار طليمات، ط: دار الفكر المعاصر – بيروت، ودار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م.

٤٨- اللمع في العربية لابن جني، تح: الدكتور سميح ابو مغلي، ١٤٤٦ هـ - ١٩٨٨ م.

٤٩- المبسوط في القراءات العشر للأصبهاني، تح: سبيع حمزة حاكمي، نش: مجمع اللغة العربية بدمشق.

٥٠- المتبع في شرح اللمع للعكبري، تح: الدكتور عبد الحميد حمد محمد محمود الزوِيّ، نش: جامعة قازيونس – بنغازي، الطبعة الأولى: ١٩٩٤م.

٥١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح بن جني، تح: د علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شبلي، الطبعة الثانية.

٥٢- المحرر الوجيز لابن عطية، تح: الدكتور عبد السلام عبد الشافي محمد، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١م.

٥٣- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تح: الدكتور عبد الحميد هنددواوي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠م.

٥٤- المحلى لابن شقير البغدادي، تح: الدكتور فائز فارس، نش: مؤسسة الرسالة، ودار الأمل، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٥٥-المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب، تح علي حيدر، نش: مجمع اللغة العربية بدمشق.

٥٦- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تح : د. محمد كامل بركات ط: دار الفكر – دمشق، ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م .

٥٧- المذكر والمؤنث لابن الأنباري، تح: الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، نش: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، جمهورية مصر العربية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٥٨- المذكر والمؤنث لأبي زكريا الفراء، تح: الدكتور رمضان عبد التواب، نش: دار التراث بالقاهرة، الطبعة الثانية.

٥٩- المذكر والمؤنث للمبرد، تح: الدكتور رمضان عبد التوب، وصلاح الدين الهادي، نش: وزارة الأوقاف بالجمهورية العربية المتحدة ١٩٧٠م.

٦٠- المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني، تح: الدكتور حاتم صالح الضامن، نش: دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ -١٩٩٧ م.
٦١- المصباح في علم النحو لناصر الدين المطرزي، تح: الدكتور/ عبد الحميد السيد طليب، نش: مكتبة الشباب، الطبعة الأولى.
٦٢- المعجم المفصل في النحو العربي للدكتورة عزيزة فوال بابتي ط: دار الكتب العلمية بيروت – ط١: ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ .
٦٣- المقتبس في توضيح ما التبس لفخر الدين الإسفندري – من أول باب المفعول فيه حتى نهاية باب (ومن أصناف اللاسم الخماسي) – تح: مطيع الله بن عواض السلمي – جامعة أم القرى – ١٤٢٤ هـ.
٦٤- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تح: الدكتور كاظم بحر المرجان، نش: دار الرشيد للنشر الجمهورية العراقية، ١٩٨٢ هـ.
٦٥- المقتضب للمبرد تح : محمد عبد الخالق عضيمة، نش: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م .
٦٦- المقرَّب ومثل المقرب لابن عصفور، تح : عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، ط: دار الكتب العلمية – بيروت – ط١: ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م .
٦٧- المقاصد النحوية لبدر الدين العيني، تح: أ.د علي محمد فاخر، وأ.د أحمد محمد توفيق السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر، نش: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ ٢٠١٠م.
٦٨- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الألفية للشاطبي، تح: د عبد المجيد قطامش، نش: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي التابع لجامعة أم القرى – مكة – الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م .
٦٩- المفصل في علم العربية للزمخشري، نش: مطبعة التقدم – مصر.
٧٠-المفضليات تح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، نش: دار المعارف، الطبعة السادسة.
٧١- المناهج الكافية للشيخ زكريا الأنصاري تح: الدكتور مجدي حسان معروف، ط: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٤٣٩ هـ ٢٠١٨م.
٧٢- المنهاج في شرح جمل الزجاجي لابن حمزة العلوي، تح: الدكتور هادي عبد الله ناجي، نش: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى: ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م.
٧٣- الموفور من شرح جمل ابن عصفور لأبي حيان، تح: مصطفى محمود أبو السُّعود، نش: درة الغواص لنشر مَكنونِ العلم ومَصُونِه، الطبعة الأولى ١٤٤١ هـ ٢٠٢٠م.

٧٤- النكت في تفسير الكتاب للشنتمري، تح: الأستاذ رشيد بلحبيب، نش: وزارة الأوقاف المغربية ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩م.
٧٥- النكت الحسان لأبي حيان، تح: الدكتور عبد الحسين الفتيلي، نش: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م.
٧٦- النكت على الكافية والشافية لابن الحاجب، والألفية لابن مالك، وشذور الذهب ونزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام للإمام السيوطي، تح: الأستاذ الدكتور السيد عبد المقصود درويش، الطبعة الأولى: ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨م.
٧٧- بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب للشيخ زكريا الأنصاري، تح: د. خلف عودة القيسي، ط: دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م.
٧٨- تسهيل الفوائد لابن مالك، تح: محمد كامل بركات، نش: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨م.
٧٩- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تح : أحمد عبد الغفور عطار، نش: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الثانية: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٨٠- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تح: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة الأولى: ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .
٨١- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، تح: الدكتور عباس مصطفى الصالحي، نشر: دار الكتاب العربي – الطبعة الأولى: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٨٢- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تح : أ.د علي محمد فاخر، وأ. د جابر محمد البرّاجة، وأ.د إبراهيم جمعة العجمي، وأ.د جابر السيد مبارك، وأ.د علي السنوسي محمد، وأ.د محمد الراغب نزّال، ط: دار السلام، الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
٨٣- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، تقديم: عبد السلام هارون، ط: دار القومية العربية للطباعة ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م .
٨٤- توجيه اللمع لابن الخباز، تح: أ.د فايز محمد دياب، نش: دار السلام، الطبعة الأولى: ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢م.
٨٥- جمهرة اللغة لابن دريد، تح: الدكتور رمزي منير البعلبكي، نش: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٨٧م.
٨٦- حاشية الآطه لي على امتحان الأذكياء، تح: يسار ساير الحبيب، نش: دار تحقيق الكتاب – لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٢١ م.

٨٧- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد، نش: المكتبة التوفيقية بالقاهرة.
٨٨- حاشية ابن هشام الصغرى على ألفية ابن مالك، تح: حمزة مصطفى أبو توهة، نش: دار السمان، الطبعة الأولى: ١٤٤١ هـ - ٢٠٢م.
٨٩- حاشية الخضري على ابن عقيل، تحـ: تركي فرحان، نش: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الخامسة: ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م.
٩٠- حاشية العصام على شرح الجامي ، نش: دار سعادات – مطبعة عثمانية – ١٣٠٩ هـ.
٩١- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تح: عبد السلام هارون، نش: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.
٩٢-الخصائص لابن جني – تح: محمد علي النجار نش: دار الكتب المصرية – المكتبة العلمية.
٩٣-دراسات لأسلوب القرآن الكريم للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة نش: دار الحديث – القاهرة.
٩٤- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تح: الدكتور نعمان محمد أمين طه، نش: دار المعارف – مصر، الطبعة الثالثة.
٩٥- ديوان لبيد بن ربيعة (ص: ٢)، تح: dr.A. huber، نش: ملتقى أهل الأثر.
٩٦- سر صناعة الإعراب لابن جني، تح: الدكتور حسن هنداوي، نش: دار القلم بدمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ ١٩٩٣م.
٩٧- شرح ألفية ابن مالك للمرادي تح: أ.د فخر الدين قباوة، نش: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٤٠ – ٢٠١٩م.
٩٨- شرح ألفية ابن مالك لابن هانئ، تح: أحمد بن محمد بن أحمد بن محجوب ذيبان القرشي، جامعة أم القرى – ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م.
٩٩- شرح ألفية ابن معطي لابن القواس، تح: الدكتور علي موسى الشوملي، نش: مكتبة الخريجي – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
١٠٠- شرح الأنموذج لجمال الدين لأردبيلي ، عُنِي به أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، نش: دار باب الأبواب – داغستان، ودار الضياء – الكويت، الطبعة الأولى ١٤٤١ هـ / ٢٠٢٠م.
١٠١- شرح ابن عقيل على الألفية، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محيي الدين عبد الحميد، نش: دار التراث – القاهرة، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م.
١٠٢- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، نش: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
١٠٣- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تح: الدكتور عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

١٠٤- شرح التسهيل لابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. بدوي المختون، نش: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى: ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
١٠٥- شرح التسهيل للمرادي، تح: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، نش: مكتبة الإيمان - المنصورة، الطبعة الأولى: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
١٠٦- شرح الجمل لابن عصفور، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨م.
١٠٧- شرح جمل الزجاجي لابن خروف، من الأول حتى نهاية باب المخاطبة، تح: د سلوى محمد عمر عرب ١٤١٩ هـ رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف ١٤٢٣ هـ ١٤٢٤ / ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ م.
١٠٨- شرح الجمل لابن الفخار، تح: حماد بن محمد حامد الثمالي، نش: جامعة أم القرى، ١٤٠٩ - ١٤١٠ هـ.
١٠٩- شرح الحدود في النحو للإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي، تح: الدكتورالمتولي رمضان أحمد الدميري، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م.
١١٠- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تح: د حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
١١١- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، ومعه منتهى الأرب بشرح شذور الذهب للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، نش: دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير - القاهرة.
١١٢- شرح شواهد المغني للسيوطي، تصحيح: الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركزي الشنقيطي، نش: لجنة التراث العربي.
١١٣- شرح ديوان الحماسة لأبي علي المرزوقي، نش: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى:١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣م.
١١٤- شرح المفصل لابن يعيش، نش: المطبعة المنيرية بمصر.
١١٥- شرح قطر الندى لابن هشام الأنصاري، ومعه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى للشيخ محيي الدين عبد الحميد، نش: دار الطلائع للنشر والتوزيع، والتصدير .
١١٦- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تح: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، نش: دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
١١٧- شرح كتاب سيبويه للسيرافي تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأول: ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.

١١٨- شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن الرُّمّاني، تح: أ.د شريف عبد الكريم النجار، نش: دار عمار للنشر والتوزيع – دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٤٢ هـ / ٢٠٢١م.
١١٩- شرح اللمحة البدرية لابن هشام، تح: صالح سُهَيل حَمُّودة، ط: دار الفاروق بعمّان – الأردن.
١٢٠- شرح اللمع للثمانيني تح: أ.د فتحي علي حسانين، ط: دار الحرم للتراث – القاهرة، الطبعة الأولى: ٢٠١٠ م.
١٢١- شرح اللمع للشريف عمر بن إبراهيم الزبيدي الحسيني الكوفي، قدم له وعلق عليه محمود بن محمد الموصلي، نش: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الطبعة الأولى: ١٤٣١ هـ ٢٠١٠ م.
١٢٢- شرح ملحة الإعراب للحريري، تحـ: الدكتور أحمد محمد قاسم، نش: دار الكلم الطيب – دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م.
١٢٣- شرح مغني اللبيب **(شرح المزج)** للدماميني، تح: الدكتور عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي، نش: مكتبة الآداب، الطبعة الأولى: ١٤٢٩ هـ ٢٠٠٨م.
١٢٤- شرح المقدمة الجزولية للأبذي، تح: سعد حمدان محمد الغامدي، رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) بكلية اللغة العربية – جامعة أم القرى، بإشراف أ. د/ محمد إبراهيم البنا، ١٤٠٥ – ١٤٠٦ هـ.
١٢٥- شرح المقدمة الجزولية لأبي علي الشلوبين تح د. تركي بن سهو نزال العتيبي ط: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م.
١٢٦- شرح المقدمة الكافية في الإعراب لابن الحاجب، تح: جمال عبد المعطي مخيمر أحمد، نش: مكتبة مصطفى نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧م.
١٢٧- شرح المغني للشيخ محمد بن عبد الرحيم العمري الميلاني، تح: محمد جان، نش: دار الشفقة – إسطنبول، الطبعة الثانية: ٢٠١٥م.
١٢٨- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله السليلي، تح: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، جامعة أم القرى، ١٤٠٢ هـ.
١٢٩- شواذ القراءات للكرماني تح: الدكتور شمران العجلي، ط: مؤسسة البلاغ – بيروت.
١٣٠- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لابن الطيب الفاسي، تح: الأستاذ الدكتور محمود يوسف فجّال، نش: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – دبي، الطبعة الأولى: ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.
١٣١- لسان العرب لابن منظور الإفريقي المصري، ط: دار صادر – بيروت.
١٣٢- لمع الأدلة في أصول النحو للأنباري، تح : سعيد الأفغاني، ط: مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ – ١٩٥٧ م.
١٣٣- مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ط: مكتبة المتنبي – القاهرة .

١٣٤- معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، نش: مؤسسة الرسالة، ودار الفرقان، الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م..

١٣٥- معاني القرآن لأبي زكرياء الفراء، نش: عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م.

١٣٦- معاني القرآن للأخفش لأبي الحسن الأخفش، تح : الدكتورة هدى محمود قراعة، ط: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

١٣٧- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تح: د عبد الجليل عبده شلبي، نش: عالم الكتب، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

١٣٨- معجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ط: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ ٢٠٠٢ م .

١٣٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري – تح: الأستاذ الدكتور فخر الدين قباوة، نش: دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث – اسطنبول، الطبعة الثانية، ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨م.

١٤٠- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني تح: الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، نش: المكتبة الأزهرية للتراث.

١٤١- موصل النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ خالد الأزهري، تح: ثريا عبد السميع إسماعيل، نش: جامعة أم القرى – ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.

١٤٢- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للباحب العلامة محمد علي التهانوي، نش: مكتبة لبنان، الطبعة الأولى: ١٩٩٦م.

١٤٣- نتائج الفكر في النحو للسهيلي تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض- دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

١٤٤- نوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تح: الدكتور محمد عبد القادر أحمد، نش: دار الشروق، الطبعة الأولى: ١٩٨١ هـ - ١٤٠١ م.

١٤٥- همع الهوامع للسيوطي، تح: أحمد شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م.

متحويات البحث

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٣٥٧
التمهيد (مصطلحات البحث)	٣٥٨
المبحث الأول (المؤنث الحقيقي المتصل بعامله)	٣٦٦
المبحث الثاني (المؤنث الحقيقي المفصول عن عامله)	٣٧٠
المبحث الثالث (ما جُمِعَ بألف وتاء مِنَ المؤنث الحقيقي)	٣٨٢
الخاتمة	٣٨٨
أهم المصادر والمراجع	٣٨٩
محتويات البحث	٣٩٩